



السادة / الهيئة العامة للرقابة المالية .

تحية طيبة . . . وبعد

**** نتشرف بأن نرفق طيه الآتى :-**

(١) القوائم المالية المجمعة للشركة فى ٢٠٢٥/٦/٣٠

(٢) تقرير السيد مراقب حسابات الجهاز المركزى عن القوائم المالية المجمعة للشركة فى ٢٠٢٥/٦/٣٠ .

(٣) تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية المجمعة للشركة فى ٢٠٢٥/٦/٣٠ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس القطاع المالى

تحريراً فى : / / ٢٠٢٥

* الزهراء *

" محاسب / مؤمن جمال الدين على "



شركة مطاحن مصر العليا

شركة مساهمة مصرية

خاضعة لإحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١

القوائم المالية المجمعة
في ٢٠٢٥/٦/٣٠ م

سبتمبر ٢٠٢٥



تقرير مجلس إدارة الشركة
عن القوائم المالية المجمعة لشركتى مطاحن مصر العليا
وشركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة
فى ٢٠٢٥/٦/٣٠
* * * *

**** فيما يلى أهم النتائج المحققة :-**

- (١) تساهم الشركة فى رأس مال شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة بعدد ٤٠٣٨١٥٦ سهم وبقيمة قدرها ٤٠,٣٨٢ مليون جنيه ونسبة ٥٧,٦٨ % .
- (٢) حققت شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة خلال الفترة عن ٢٠٢٤/٧/١ حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠ فائض قدره ٧٤١٦٧٨٨٦ جنيه قبل الضريبة ومبلغ ٥٦٦٣٦٢٨٥ جنيهًا بعد الضريبة .
- (٣) بلغ إجمالى فائض الفترة المحقق للشركتين فى ٢٠٢٥/٦/٣٠ مبلغ ٣٥٤٣٩٢٢٦٤ جنيه قبل الضريبة ومبلغ ٢٧٨٤٩٥٣٥٦ جنيهًا بعد الضريبة .
- (٤) بلغت الأصول الثابتة للقوائم المجمعة للشركتين فى ٢٠٢٥/٦/٣٠ مبلغ ٣٤٨٢٧٢٤٦٣ جنيه بعد خصم مخصص الإهلاك للشركتين .
- (٥) بلغ إجمالى الأصول للشركتين فى ٢٠٢٥/٦/٣٠ مبلغ ١٧٨٧٦١٥٢٠٧ جنيه .

الرئيس التنفيذى

تحريراً فى : ٢٠٢٥/٩/

"محاسب / عبد القادر السيد أحمد"



قائمة المركز المالي المجمعة في ٢٠٢٥/٦/٣٠

٢٠٢٤/٠٦/٣٠	٢٠٢٥/٠٦/٣٠	رقم الايضاح	البيان
			<u>الأصول</u>
			<u>الأصول غير المتداولة</u>
٢٧٨.٨٥.٥٢	٣٤٨٢٧٢٤٦٣	٣	الأصول الثابتة (بالصافي)
١٢٢٢٦٨٥٥٩	١١٠.٤٥١١٤		مشروعات تحت التنفيذ
٣٦٨.٨٤٦٥	٣٦.٢٣٩٧٨		استثمارات عقارية
.	.		استثمارات في وثائق استثمار
٤٣٧١٦٢.٧٦	٤٩٤٣٤١٥٥٥		اجمالي الاصول غير المتداولة
			<u>الأصول المتداولة</u>
٤٣٩٩٩٤٧٣٦	٣٢١٧٧٧٦٩٣		المخزون
١٨٦٨١٧٤٢٥	٣١٢٨٣٩١٣٣		عملاء وأوراق قبض (بالصافي)
.	.		حسابات مدينة لدى الشركات القابضة / التابعة / الشقيقة
٦٠٣.٧٦٩٨	٧٢٦٩٧٦٤٥		حسابات مدينة لدى المصالح والهيئات
			حسابات دائنة لدى المصالح والهيئات (ارصدة مدينة)
١٠٢٧٩٩٨٥	٥٧٣٧٦٩١		ايرادات مستحقة التحصيل (بالصافي)
٧٠١.٦٣٤	٥٦٦.٧٠٦		مصرفات مدفوعة مقدماً
٤٥٤.٥٢٨٨	١٦٢٣٣٣٥٤٢		حسابات مدينة أخرى (بالصافي)
٢٠٤٨.٤١٩٠	٧٦٥٧٨١٦٠		إستثمارات مالية متداولة
٣٤٢٢.٢٢٧٠	٣٣٤١٦.٧١٣		نقدية بالصندوق ولدى البنوك
٤٥٦٥٩٧٤	١٤٨٨٣٦٩		موردون (أرصدة مدينة)
.	.		حسابات دائنة (أرصدة مدينة)
١٣.١٣٨٨٢.٠	١٢٩٣٢٧٣٦٥٢		اجمالي الأصول المتداولة
١٧٣٨٥٥.٢٧٦	١٧٨٧٦١٥٢.٧		اجمالي الأصول
			<u>حقوق الملكية والالتزامات</u>
			<u>حقوق الملكية</u>
٧.٠٠٠.٠٠٠	٧.٠٠٠.٠٠٠		رأس المال المصدر والمدفوع
٣٨٤٨٦٢٩١٠	٣٩٧٥٧٤٣٥٣		الاحتياطيات
٢٥.٧٧٨٣	٢٣٦.٦٣٦		ارباح (خسائر) مرحلة
٢٥١٣.٤٥٣٤	٢٧٨٤٩٥٣٥٦		ارباح (خسائر) الفترة
٥٦٤٤٣١٨٤	٦٥٧٧٨٤٩٧	ثالثاً	حقوق الاقلية
٧٦٥١١٨٤١١	٨١٤٢.٨٨٤٢		اجمالي حقوق الملكية



شركة مطاحن مصر العليا
شركة مساهمة مصرية

تابع قائمة المركز المالى المجمعة فى ٢٠٢٥/٦/٣٠

٢٠٢٤/٠٦/٣٠	٢٠٢٥/٠٦/٣٠	رقم الايضاح	البيان
			<u>الإلتزامات غير المتداولة</u>
٥٦١٨٥٠٣١	٦١٨٩٦٤٩٧		التزامات ضريبية مؤجلة
.	.		قروض طويلة الأجل
٥٦١٨٥٠٣١	٦١٨٩٦٤٩٧		اجمالى الإلتزامات غير المتداولة
			<u>الإلتزامات المتداولة</u>
٧١٠٦٤٨٩١	٦٦٨٣١٧٧٤		مخصصات
٢٨٥٠٠٠٠٠	.		قروض قصيرة الاجل
٥٢٧٣٦٥٦٢٧	٥٩٧٧٠٨١٠٢		موردون وأوراق دفع
١٠٥١١٩١٥١	٩٢٠٠٩١٦٩		حسابات دائنة للمصالح والهيئات
.	.		دائنو التوزيعات
٤٨٧٠٩٨٦٤	٤٨١٨٦١٥٦		مصرفات مستحقة السداد
٥٠٨٧٧٨	٣٢٨٥٥٦		ايرادات محصلة مقدماً
٨٩٤٧٦٤٩٢	٦٧٣٢٢٥١٨		حسابات دائنة أخرى
٤٦٥٠٢٠٣١	٣٩١٢٣٥٩٣		عملاء (أرصدة دائنة)
.	.		حسابات مدينة (ارصدة مدينة)
٩١٧٢٤٦٨٣٤	٩١١٥٠٩٨٦٨		اجمالى الإلتزامات المتداولة
١٧٣٨٥٥٠٢٧٦	١٧٨٧٦١٥٢٠٧		مجموع حقوق الملكية والإلتزامات

الرئيس التنفيذي

محاسب / عبد القادر السيد أحمد

رئيس القطاع المالى

(محاسب / مؤمن جمال الدين على)

مراقب الحسابات

محاسب / محمود صلاح الدين خليل
مسجل عليه سوق المال





شركة مطاحن مصر العليا
شركة مساهمة مصرية

قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/٦/٣٠

٢٠٢٤/٠٦/٣٠	٢٠٢٥/٠٦/٣٠	رقم الايضاح	البيان
			إيرادات النشاط
١٨٦٤٧١٧٢١٨	١٣٦٧٩٧٢٣٤٩		اجمالى مبيعات إنتاج تام
٩٨١٩٧.٢٧	١١١٦٣٣٧٤٠		اجمالى مبيعات بضائع مشتراه
٤١٨٨٣٤.٧٧	٦١٦٨٨٧٧٢٠		خدمات مباحة
٤٨٩٦٦٧٣٧٨	٦٢١٧.٢٠٧٦		ايرادات تشغيل للغير
٦.٥٩.٠.٣	٣٠.١٤٦٩٨		ايرادات استثمارات عقارية
٢٨٧٧٤٧٤٧.٣	٢٧٤٨٢١.٥٨٣		اجمالى ايرادات النشاط
			تكاليف النشاط
(٢٤٣٨.٧٣١٩٠)	(٢٢٦٧٣٣.٨٦٩)		تكلفة إنتاج أو شراء الوحدات المباحة
(٢٤٧١٨٦٣٤)	(٢٧٢٣٩١٢٢)		التكاليف التسويقية (البيع والتوزيع)
(٢٤٦٢٧٩١٨٢٤)	(٢٢٩٤٥٦٩٩٩١)		اجمالى تكاليف النشاط
٤١٤٦٨٢٨٧٩	٤٥٣٦٤.٥٩٢		مجمول الربح
			يضاف إليه :-
٥٨٥٢٩٢٨١	٥١٢.٥١.٦		ايرادات استثمارات مالية
٦.١٥٦٩	٨٨٨٧.٤		مخصصات انتفى الغرض منها
٤٥٠.٠.٨٥	١.٧٩١١٥٨		ايرادات وأرباح أخرى
			يخصم منه :-
(١٥٩٨٣٣٩٤٠)	(١٧٧٧٤٩.٦٥)		المصروفات الادارية والعمومية
(٧٥.٤.٩)	(٢.٧٨٨٩٠)		مخصصات بخلاف الاهلاك
(٣٤٦٨٢٧٥٧)	(١١٦٣٨٢١٦)		أعباء وخسائر
٢٨٣.٤٦٧.٨	٣٢٥.٥٩٣٨٩		أرباح النشاط
٣٣٥٨٥٤٩٣	٣٣٢.٨٨٤٨		ايرادات تمويلية
(١٥٤٧٧٦٠)	(٤.١٧٥٨٨)		مصروفات تمويلية
٣١٥.٨٤٤٤١	٣٥٤٢٥.٦٤٩		صافى أرباح النشاط
			يضاف إليها (يخصم منها) :-
١٥٩٣٥٨٢	١٤٢٣١٢		أرباح (خسائر) فروق العملة
١٢.٩٢٦٧٩	(٦٩٧)		أرباح (خسائر) رأسمالية
٣٢٨٧٧.٧.٢	٣٥٤٣٩٢٢٦٤		صافى أرباح (خسائر) الفترة قبل الضريبة
(٧٤٥١٤٧٧٦)	(٧.١٨٧٨٢٤)		ضريبة الدخل
(٢٩٥١٣٩٢)	(٥٧.٩.٨٤)		ضريبة مؤجلة
٢٥١٣.٤٥٣٤	٢٧٨٤٩٥٣٥٦		صافى أرباح (خسائر) الفترة

الرئيس التنفيذي

محاسب / عبد القادر السيد أحمد

رئيس القطاع المالى

(محاسب / مؤمن جمال الدين على)





شركة مطاحن مصر العليا
شركة مساهمة مصرية

قائمة الدخل الشامل المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/٦/٣٠

البيان	رقم الايضاح	٢٠٢٥/٠٦/٣٠	٢٠٢٤/٠٦/٣٠
أرباح الفترة		٢٧٨٤٩٥٣٥٦	٢٥١٣٠٤٥٣٤
بنود الدخل الشامل الاخر			
اجمالي الدخل الشامل عن الفترة		٢٧٨٤٩٥٣٥٦	٢٥١٣٠٤٥٣٤

الرئيس التنفيذي
محاسب / عبد القادر السيد أحمد



رئيس القطاع المالي
(محاسب / مؤمن جمال الدين على)



قائمة التغير في حقوق الملكية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١/٣٠

بيان	رأس المال المصدر والمتوقع	احتياطي قانوني	احتياطي نظامي	احتياطي رأسمالي	احتياطات اخرى	أرباح مرحلة	حقوق الاقلية	ارباح الفترة	الاجمالى
الرصيد في ٢٠٢٣/٧/١	٧٠٠٠٠٠٠٠٠	٩٠٩٠٧٨٩٠	٢٠٠٣٥٣٥٧٠	٢٩٦٥٣٥٥٣	٤٦٧٨٨٣٥٣		٥١٨٠٢٧٩٨		٤٨٩٥٠٦١٦٤
الزيادة		٢٤٢٥٥٢٢	١٣٢٦٧٢٠٨		١٤٦٦٨١٤	٨٦٨٣٧٩٥	٥٣٤١١٥٢		٣١١٨٤٤٩١
النقص						(٦١٧٦٠١٢)	(٧٠٠٧٦٦)		(٦٨٧٦٧٧٨)
<u>اجمالى الدخل الشامل</u>									*
أرباح الفترة									٢٥١٣٠٤٥٣٤
الدخل الشامل الاخر									*
الرصيد في ٢٠٢٤/١/٣٠	٧٠٠٠٠٠٠٠٠	٩٣٣٣٣٤١٢	٢١٣٦٢٠٧٧٨	٢٩٦٥٣٥٥٣	٤٨٢٥٥١٦٧	٢٥٠٧٧٨٣	٥٦٤٤٣١٨٤	٢٥١٣٠٤٥٣٤	٧٦٥١١٨٤١١
الرصيد في ٢٠٢٤/٧/١	٧٠٠٠٠٠٠٠٠	٩٣٣٣٣٤١٢	٢١٣٦٢٠٧٧٨	٢٩٦٥٣٥٥٣	٤٨٢٥٥١٦٧		٥٦٤٤٣١٨٤		٥١١٣٠٦٠٩٤
الزيادة		٣٩٢٢١٩٩	١٣٤١١٧٤٤	٩٣٧٧٥٠٠		٧٠١٨٢٤٩	٩٣٣٥٣١٣		٤٣٠٦٥٠٠٥
النقص						(٤٦٥٧٦١٣)			(١٨٦٥٧٦١٣)
<u>اجمالى الدخل الشامل</u>									*
أرباح الفترة									٢٧٨٤٩٥٣٥٦
الدخل الشامل الاخر									٢٧٨٤٩٥٣٥٦
الرصيد في ٢٠٢٥/١/٣٠	٧٠٠٠٠٠٠٠٠	٩٧٢٥٥٦١١	٢٢٧٠٢٥٢٢	٣٩٠٣١٠٥٣	٣٤٢٥٥١٦٧	٢٣٦٠٦٣٦	٦٥٧٧٨٤٩٧	٢٧٨٤٩٥٣٥٦	٨١٤٢٠٨٨٤٢



قائمة التدفقات النقدية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/٦/٣٠

القيمة بالآلاف جنيه

٢٠٢٤/٠٦/٣٠	٢٠٢٥/٠٦/٣٠	رقم الايضاح	بيان
			١- التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
٣٢٨٧٧٨	٣٥٤٣٩٣		صافي الربح قبل الضريبة
			تسوية البنود الغير العادية
٢١٣٠٥	٢٥٥٩٥		الاهلاك والاستهلاك
٤٦٧	(٤٩٠٣)		مخصصات
(٦٠٢)	(٨٨٩)		مخصصات انتفى الغرض منها
١٠			باقي حصة مجلس الادارة
(٦٧٣)	١٤		معيان رقم (٥)
(١٥٤٨)	(٣٠٧٩)		فوائد مدينة
(١٥٩٣)	(١٤٢)		خسائر (ارباح) تقييم العملات الاجنبية
			خسائر (ارباح) تقييم استثمارات مالية
٢٣٧٥٠	١٩٣٨		مخصصات بخلاف الاهلاك
(٤٠٢٥)			ضريبة الدخل
			تسوية البنود التي تؤثر على الربح (الخسارة) ولا تدخل ضمن التدفقات من أنشطة التشغيل
(١٢١٠٠)			خسائر (ارباح) بيع الأصول الثابتة
			خسائر (ارباح) بيع الاستثمارات المالية
			تسوية التغيرات في ارصدة المخزون والحسابات المدينة والدائنة
(٢٣٠٧٧)	(٢٤٢٨٣٥)		النقص (الزيادة) في العملاء والارصدة المدينة
(٢٠٩٣١٣)	١١٨٢١٧		النقص (الزيادة) في المخزون
٤٤٠٦٢	٨١٧١١		الزيادة (النقص) في الدائنون والارصدة الدائنة
١٣٣٦٨٣	٣٣٠٠٢٠		صافي النقدية من أنشطة التشغيل
			٢- التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار :-
(٨٧٢٠٦)	(٨٢٩٣٠)		مدفوعات لشراء الأصول الثابتة والأصول طويلة الاجل
١٢١٤٢	٤٢		متحصلات من بيع أصول ثابتة
٨١٨٧٢	٧٨٤٤٢		فوائد مقبوضة
٧١٠١٦٠	٥٠٥٣٥٢		متحصلات من بيع استثمارات مالية
(٧٣٢٤٦١)	(٥٨١٩٣٠)		مدفوعات لشراء استثمارات مالية
(١٥٤٩٣)	(٨١٠٢٤)		صافي التدفقات من أنشطة الاستثمار
			٣- التدفقات النقدية من أنشطة التمويل :-
(١٧١٢٦١)	(٢٢٩٤٢٨)		توزيعات ارباح مدفوعة
(٠٧)	٨٩٠		ارباح (خسائر) مرحلة
	(٢٨٥٠٠)		مدفوعات لسداد قروض طويلة الاجل
(١٧١٢٦٨)	(٢٥٧٠٣٨)		صافي التدفقات النقدية في أنشطة التمويل
(٥٣٠٧٨)	(٨٠٤٢)		التغير في حركة النقدية خلال الفترة المالية (٣+٢+١)
٣٩٥٢٨٠	٣٤٢٢٠٣		رصيد النقدية وما في حكمها أول الفترة المالية ٧/١
٣٤٢٢٠٢	٣٣٤١٦١		رصيد النقدية وما في حكمها آخر الفترة المالية ٦/٣٠

رئيس القطاع المالي

(محاسب / مؤمن جمال الدين على)

مدير



الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة فى ٢٠٢٥/٦/٣٠

** أولاً : نبذه عن الشركة :-

= شركة مطاحن مصر العليا تأسست بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٨١ لسنة ١٩٦٥ شركة مساهمة مصرية ثم خضعت لأحكام القانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ثم لأحكام القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ثم تحولت لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ اعتباراً من ١٩٩٦/١١/٤ تاريخ انعقاد الجمعية العامة غير العادية للشركة وقد تم نشر النظام الاساسى للشركة بصحيفة الشركات .

= شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة تأسست بموجب بالقرار رقم " ٧٥٣ " لسنة ١٩٩٨ من الهيئة العامة للاستثمار وهى شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ الصادر فى شأن حوافز وضمانات الاستثمار ولائحته التنفيذية والقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ الصادر فى شأن هيئة سوق المال ولائحته التنفيذية وخاضعة للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

** النشاط :-

= شركة مطاحن مصر العليا :- طحن الحبوب وخاصة القمح المحلى والمستورد وتصنيع الخبز وتصدير منتجات الحبوب • وإنشاء العقارات أو الاتجار فيها سواء بالتملك أو التأجير .

= شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة :- إقامة مطحن لإنتاج الدقيق الفاخر وتصنيع المخبوزات والعجائن والمكرونة ومستلزمات التعبئة والتغليف وصناعة الأعلاف وإقامة صوامع حفظ وتخزين غلال .

** السجل التجارى :-

= شركة مطاحن مصر العليا :- سجل تجارى سوهاج رقم ٥١٠٩٣ بتاريخ ١٩٩٧/٣/٣١

= شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة :- سجل تجارى رقم ١٨١٢ بتاريخ ١٩٩٨/٥/١٦

** النطاق الجغرافى :-

شركة مطاحن مصر العليا :- محافظات سوهاج وقنا والأقصر وأسوان والبحر الأحمر
شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة :- مدينة السادس من أكتوبر المنطقة الصناعية الثالثة قطعة رقم ٢٠ الجيزة .

** ثانيا : السياسات المحاسبية :-

(١) تم إعداد القوائم المالية للشركتين بما يتماشى وأحكام القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ومع معايير المحاسبة المصرية الصادرة برقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ وتعديله بقرار وزيرة الاستثمار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٨ ويتم التسجيل بالدفاتر على أساس التكلفة التاريخية .

(٢) تقييم العملات الأجنبية :-

= كافة تعاملات الشركتين يتم إثباتها بالجنيه المصرى ويتم إثبات المعاملات الأجنبية بالجنيه المصرى طبقاً لأسعار الصرف وقت التعامل ويوجد بشركة مطاحن مصر العليا رصيد بالبنوك بالعملة الأجنبية وبيانها التالى :-
٩٠٠٧١,٨٣ دولار أمريكي، وبما يعادل ٤٤٦٣٩٥٩,٨٩ جنيه مصرى
= ويتم معالجة فروق التقييم بقائمة الدخل .

(٣) الأصول الثابتة وإهلاكاتها :-

= شركة مطاحن مصر العليا : تظهر الأصول الثابتة بتكلفتها التاريخية وتحتسب إهلاكاتها بطريقة القسط الثابت وفقاً لمعدلات الإهلاك في السنوات السابقة وفي ضوء متطلبات المعيار المحاسبي المصري رقم (١٠) ووفقاً لقرار مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات الغذائية رقم ٢٢٥ بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٣١ بقرار مجلس الإدارة رقم ٢٠٢١/٤/٢٠ بجلسة ٢٠٢١/٤/٢٨ وفقاً لما يلي :

= الاستثمار العقاري ٢%
= آلات ومعدات المطابخ ٥%
= آلات ومعدات الصوامع ٤%
= وسائل النقل الثقيل ١٠%
الأصول طويلة الأجل وحركة الأصول الثابتة والإهلاك الخاص بها في ٢٠٢٥/٦/٣٠ القيمة بالألف جنيه

البيان	الأراضي	المباني والإنشاءات	الآلات والمعدات	وسائل النقل والانتقال	عدد وأدوات	أثاث	حاسب آلي	الإجمالي
التكلفة في ٢٠٢٤/٧/١	٧٣١٨	١٢٤٣٣١	٣٣٥٩٧٠	٧٧٧٨٠	١٧٨٣٦	١٠٨٩٢	٢٧٤٤	٥٧٦٨٧١
إضافات الفترة	-	٢٩٢٢١	٣٦٦٠٣	١٢٥٦١	٥٤٦	٣٣٨٦	٤٢٢	٨٢٧٣٩
استبعادات الفترة	-	-	(٣٤٥٠)	(٣٨٧)	-	(٢٧٤٤)	-	(٦٥٨١)
التكلفة في ٢٠٢٥/٦/٣٠	٧٣١٨	١٥٣٥٥٢	٣٦٩١٢٣	٨٩٩٥٤	١٨٣٨٢	١١٥٣٤	٣١٦٦	٦٥٣٠٢٩
مجمع الإهلاك في ٢٠٢٤/٧/١ م	-	٥٤١١٦	١٩٥٤٣٨	٦٠٦٧٩	١٢٠٢٧	٩٧٧٤	٩	٣٣٢٠٤٣
إهلاك الفترة	-	٥٥٢٢	٩٦٤٤	٣٢٥٤	١٠٥٢	٦١٤	٢٥١	٢٠٣٣٧
استبعاد الفترة	-	-	(٣٤٥٠)	(٣٨٧)	-	(١٨٢٨)	-	(٥٦٦٥)
التسوية	-	-	-	-	-	-	١٨٢٨	١٨٢٨
مجمع الإهلاك في ٢٠٢٥/٦/٣٠	-	٥٩٦٣٨	٢٠١٦٣٢	٦٣٥٤٦	١٣٠٧٩	٨٥٦٠	٢٠٨٨	٣٤٨٥٤٣
الرصيد في ٢٠٢٥/٦/٣٠	٧٣١٨	٩٣٩١٤	١٦٧٤٩١	٢٦٤٠٨	٥٣٠٤	٢٩٧٤	١٠٧٨	٣٠٤٤٨٦

= شركة وادي الملوك للطحن والصناعات الملحقة : تظهر الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ويتم احتساب الإهلاك على أساس العمر الإنتاجي المقرر وفقاً لمعدلات الإهلاك المقررة فيما عدا الآلات فقد تم احتساب الإهلاك على أساس العمر الإنتاجي المتوقع باستخدام طريقة الوحدات المنتجة طبقاً للمعيار المحاسبي المصري رقم ١٠ وذلك اعتباراً من العام المالي ٢٠٠٤ والمعتمد من الجمعية العامة لشركة وادي الملوك في ٢٠٠٥/٤/١٩ وفقاً لما تم اعتماده من مجلس إدارة الشركة .

= آلات طريقة مجموعة الوحدات

= آلات ومعدات الصوامع ٤%
= مباني ومرافق إنتاجية ٢,٥%
= أثاث ومعدات مكتب ١٠%
= آلات ومعدات (أجهزة معمل) ١٠%
= المباني ومرافق خدمية ٢%
= وسائل النقل وانتقال ٢٠%
= عدد وأدوات ١٠%
= أصول غير ملموسة ٢٠%

حيث بلغ إجمالي صافي الأصول الثابتة في ٢٠٢٥/٦/٣٠ مبلغ ٤٣,٧٨٧ مليون جنيه

حركة الأصول الثابتة وإهلاكاتها في ٢٠٢٥/٦/٣٠ القيمة / بالألف جنيه

البيان	الأراضي	المباني والإنشاءات	الآلات	وسائل النقل	عدد وأدوات	أثاث	أصول بغرض البيع	الإجمالي
التكلفة في ٢٠٢٤/٧/١	٥٧٢٢	٢٦١٨٠	٣٩٩١٦	٧٣٢٥	٢٠٤٤	٢٠٦٠	٢٨٣٥	٨٦٠٨٢
إضافات الفترة	-	-	٣٣١٥	٩٩٦٨	٥٤٦	١٨٣	١٠٣٤	١٥٠٤٦
استبعادات الفترة	-	(٢٨)	-	-	-	(١٤)	-	(٤٢)
التكلفة في ٢٠٢٥/٦/٣٠	٥٧٢٢	٢٦١٥٢	٤٣٢٣١	١٧٢٩٣	٢٥٩٠	٢٢٢٩	٣٨٦٩	١٠١٠٨٦
مجمع الإهلاك في ٢٠٢٤/٧/١	-	١٤٥٦٨	٢٨٤١٢	٦٥٧٩	٢٠٣١	١٢٣٥	-	٥٢٨٢٥
إهلاك الفترة	-	٦٩٤	١٦٥٠	١٩٦٧	١٩	١٧٩	-	٤٥٠٩
استبعاد الفترة	-	(٢٨)	-	-	-	(٧)	-	(٣٥)
مجمع الإهلاك في ٢٠٢٥/٦/٣٠	-	١٥٢٣٤	٣٠٠٦٢	٨٥٤٦	٢٠٥٠	١٤٠٧	-	٥٧٢٩٩
الرصيد في ٢٠٢٥/٦/٣٠	٥٧٢٢	١٠٩١٨	١٣١٦٩	٨٧٤٧	٥٤٠	٨٢٢	٣٨٦٩	٤٣٧٨٧

(٤) اضمحلال قيم الأصول :-

= يتم مراجعة القيمة الدفترية لأصول الشركتين المملوكة فى تاريخ إعداد القوائم المالية لتحديد ما إذا كان هناك أى مؤشرات تدل على حدوث انخفاض فى قيمة الأصول وفى حالة حدوث انخفاض قيم التقييم بناء على القيمة الاستردادية المتوقعة ويحمل الفرق بقائمة الدخل وفقاً لما جاء بالمعيار المحاسبى رقم ٣١.

(٥) المخزون :-

- (١) تم تقييم مخزون الخامات على أساس الوارد أولاً يصرف أولاً .
- (٢) تم تقييم مخزون (الوقود ، قطع الغيار ، مواد تعبئة وتغليف) على أساس سعر المتوسط المتحرك
- (٣) تم تقييم مخزون الإنتاج التام بالتكلفة .
- (٦) الاستثمارات المالية "بالمليون جنيه" :-

= لم يتم إدراج قيمة الاستثمارات المالية طويلة الآجل لشركة وادى الملوك وقدرها ٤٠,٣٨٢ مليون جنيه بنسبة ٥٧,٦٨ ٪ من رأس المال بقائمة المركز المالى فى ٢٠٢٥/٦/٣٠ .

** ثالثاً : بيان حقوق الملكية :-

= شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة :- رأس المال المصرح به ١٠٠ مليون جنيه رأس المال المصدر والمدفوع ٧٠ مليون جنيه مقسم على عدد ٧ مليون سهم قيمة كل سهم ١٠ جنيه .
= ويتمثل هيكل رأس المال :- ٥٧,٦٨ ٪ شركة مطاحن مصر العليا .
٢١,١٦ ٪ الشركة العامة لمخابز القاهرة .
٢١,١٦ ٪ الشركة العامة للصوامع والتخزين .

** حقوق الأقلية :-

بلغت حقوق الأقلية ٦٥,٧٧٨ مليون جنيه وتتمثل فى :-

رأس المال	٢٩,٦١٨ مليون جنيه
الاحتياطيات	٣٤,٤٥١ مليون جنيه
أرباح (خسائر) مرحلة	١,٧٠٩ مليون جنيه

= بلغ فائض شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة عن الفترة من ٢٠٢٤/٧/١ حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠ مبلغ وقدره ٧٤,١٦٨ مليون جنيه قبل الضريبة ومبلغ ٥٦,٦٣٦ مليون جنيه بعد الضريبة .

رابعاً : بيانات أخرى :-

= تساهم الشركة فى شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة بنسبة ٥٧,٦٨ ٪ من رأس المال وان الجمعية العامة غير العادية لشركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة قد وافقت بجلستها المنعقدة فى ٢٠٠٨/٥/٢٧ على تغيير موعد انتهاء السنة المالية للشركة فى ٦/٣٠ من كل عام بدلاً من ١٢/٣١ وذلك اعتباراً من ٢٠٠٨/٦/٣٠ .

= يتم عرض القوائم المالية المجمعة لشركتى مطاحن مصر العليا ووادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة فى ٢٠٢٥/٦/٣٠ على مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٠٢٥/٩/٢٩ للاعتماد .

خامساً : المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة :-

= توجد معاملات مع شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة حيث يتم طحن أقماح لإنتاج دقيق فاخر استخراج ٧٢ ٪.

= تم مراعاة أثر المعاملات التى تمت بين الشركة وشركة وادى الملوك بقائمة المركز المالى فى ٢٠٢٥/٦/٣٠ .

= يوجد أرصدة قمح ملك شركة مطاحن مصر العليا فى ٢٠٢٥/٦/٣٠ وقدرها ٦٦٣٦,٠٥ طن طرف شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة لطحنها بمعرفة شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة لحساب شركة مطاحن مصر العليا .

رئيس القطاع المالى

"محاسب / مؤمن جمال الدين على"

تحريراً فى : ٢٠٢٥/٩/١
* الزهراء *



جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
١٩ ش الجمهورية - عابدين - القاهرة

السيد الأستاذ المحاسب / الرئيس التنفيذي

لشركة مطاحن مصر العليا

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية المجمعة

للشركة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥.

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه باتخاذ اللازم والإفادة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

الوكيل الأول

مدير الإدارة

تمت
(محاسب / أحمد محمد فرج)

تحريراً في ٢٠٢٥/٩/٢٩



جمهورية مصر العربية

الجهاز المركزي للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات حسابات المطاحن والمضارب

١٩ ش الجمهورية - عابدين - القاهرة

تقرير مراقب الحسابات

عن القوائم المالية المجمعة لشركة

مطاحن مصر العليا في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥

السادة/مساهمي شركة مطاحن مصر العليا:

تقرير عن القوائم المالية:-

راجعنا القوائم المالية المجمعة لشركة مطاحن مصر العليا " شركة مساهمة مصرية " خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات ذات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية وتعديلاته والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥، وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية:

هذه القوائم مسئولية إدارة الشركة ، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات:

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أي أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية، وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة

مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

أساس إبداء الأستنتاج المتحفظ:

- قامت الشركة بتنفيذ الحكم القضائي (النهائي) الصادر ضدها لصالح شركة وادي كوم أمبو لاستصلاح الأراضي في الدعوى رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٥ بشأن المطالبة بسداد مبلغ ١٠٠ مليون جنيه والريع المقدر عليها بمبلغ ١٦ مليون جنيه وذلك بعد إستنفاد كافة درجات التقاضى والدعاوى الأستئنافية والنقض كما صدر حكم في الدعوى الفرعية بإلزام محافظة أسوان و رئيس الوحدة المحلية لمركز ومدينة كوم أمبو بصفتها بأن يؤديا للشركة ما تؤدية لشركة وادي كوم أمبو و تم سداد مبلغ نحو ١١٦,٠٧٧ مليون جنيه (شيك مقبول الدفع رقم ٩٧٨٨٢١٨٦ بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/٧ مسحوب على بنك مصر فرع سوهاج) لشركة وادي كوم أمبو لاستصلاح الأراضي وكذا تم سداد مبلغ ٢,٩٠٢ مليون جنيه قيمة رسوم تنفيذ الحكم المشار إليه لذات الشركة وذلك بناء على الاجتماعات التي عقدت بمقر وزارة العدل بين الشركة والممثل القانوني لشركة وادي كوم أمبو ووكيل الشؤون القانونية لمحافظة أسوان في ٢٩/٩/٢٠٢٤، ١٠/٩/٢٠٢٤ (لم نواف بمحاضر اجتماعات تلك الجلسات) وكذا تم تسليم أصل الصيغتين التنفيذيتين للحكمين لمكتب السيد مساعد / وزير العدل لشئون التفنيش القضائي - إدارة التنفيذ (السند القانوني الوحيد الذى يثبت صدور حكم لصالح الشركة وضدها وبدونها لا يمكن إثبات صدور تلك الأحكام) دون تنفيذ باقي الحكم الصادر لصالح الشركة و دون إتخاذ أية إجراءات قانونية لتنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة فى ظل عدم وجود الصيغة التنفيذية التى تفيد صدور حكم قضائي نهائي لصالحها

يتعين إجراء التسويات اللازمة و إثبات مبلغ نحو ١١٦,٠٧٧ مليون جنيه بحساب الخسائر المرحلة ضمن حسابات حقوق الملكية مقابل تعليته لحساب الأرصدة الدائنة مع إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بما فيها القانونية لتنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة والافادة.

- وجود بعض الدعاوى القضائية المرفوعة من الغير ضد الشركة بشأن استرداد أو إلغاء قرارات نزع ملكية أراضي بعض المطاحن والتي صدر بشأنها أحكام قضائية في غير صالح الشركة والتي تمثل مؤشر على اضمحلال تلك الأصول وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) فقرة رقم (١٢) وبيان ذلك على النحو التالي:

• صدر قرار محافظ البحر الأحمر رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٨ بفسخ عقد تخصيص أرض مستودع القصير المحرر في ١٩٩١/١/١١ بمساحة ١٠ آلاف م^٢ لتقاسم الشركة في إنشاء المطحن المخصصة الأرض لأجله وبلغت تكلفة المباني والإنشاءات ضمن الأصول الثابتة للشركة نحو ٣٧٥ ألف جنيه بعد إستلام الأرض التي مازالت بحوزة الشركة ، وأقامت الشركة طعناً رقم ٦٥٩٨ لسنة ١٦ ق. إداري قنا للطعن على القرار المشار إليه وتم رفض الدعوى في ٢٠١٨/٤/٢٦ ، وطعنت الشركة على الحكم برقم ٧٢٦٥٦ لسنة ٦٤ إداريه عليا وتم رفض الطعن بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٠ دون قيام الشركة بإتخاذ أى إجراء نحو تخصيص تلك الأراض مع الجهات المختصة.

• صدر حكم بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٦ في الدعوي رقم ٢٨٢ لسنة ٢٠٠٩ م.ك قنا المقامة من أحمد الراوي عامر ضد الشركة ، بتثبيت ملكيته لمساحة ١٨ س ٩ ط بحوض الرياح ٢٥ القطعة ٧ بمجمع السلندرات بقنا وإلزام الشركة بمبلغ ١٠,٢٩٦ مليون جنيه تعويض عن الاستيلاء علي المساحة ، وتم عمل إستئناف من الشركة برقم ٨٩١ لسنة ٤١ س عالي قنا مازال متداولاً.

• صدر حكم قضائي (أول درجة) ضد الشركة في الدعوي القضائية رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠١٧ مدني كلي - إسنا المقامة من السيد / مهدي عبد النبي وآخرين دعوي ريع مع تسليم أطيان التداعي مساحة ٦ قيراط ، ٢ سهم تقع داخل مطحن إسنا البالغ مساحتها الاجمالية نحو ٧٤٨٤ م^٢ حكم فيها ضد الشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٦/١٤ وتم عمل إستئناف قيد برقم ٦١٢ لسنة ٤١ ق.ع سوهاج وصدر بشأنه حكم بجلسة ٢٠٢٥/٤/٨ بإلغاء حكم أول درجة.

نوصي بضرورة مواءمة الدعاوي القضائية المقامة بهذا الشأن مع إجراء التسويات اللازمة بشأن الخسائر التي ستلحق بالشركة ومراعاة متطلبات معايير المحاسبة المصرية ومنها المعيار رقم (٣١) والخاص باضمحلال الاصول في هذا الشأن.

- وجود بعض الآلات والمعدات العاطلة والغير مستغلة وأهمهما خطوط طحن الاذرة الشامية ببعض مطاحن الشركة وخط الخبز الآلي بمخبز سوهاج الآلي والبالغ تكلفتها الدفترية نحو ١٧,٢٦٣ مليون جنيه ، ٨٧٧ ألف جنيه على الترتيب وكذا بعض وسائل النقل والانتقال المتوقفة (سيارات نقل ثقيل) منذ عدة سنوات صدرت بشأنها قرارات تكهين من مجلس إدارة الشركة وتم إستبعادها من الاصول الثابتة دون التصرف فيها وعددها أربعة سيارات أرقام (١٦٧٩، ٤٥٣٢، ٥١١٨، ٦٤٣٢) وكذا وجود عدد سبعة سيارات (نقل ثقيل) متوقفة تماماً عن العمل منذ عدة سنوات ومازالت مدرجة ضمن الأصول الثابتة للشركة وتكلفتها الدفترية نحو ١,٠١٩ مليون جنيه دون إتخاذ أى إجراء بشأنها.

نوصي بضرورة العمل على حصر كافة الطاقات الإنتاجية العاطلة والغير مستغلة والعمل على تشغيلها والإستفادة منها بما يعظم نتائج أعمال الشركة ومنعا لتقادم تلك الأصول واضمحلالها طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠).

— مازال المخزون يتضمن بعض أصناف قطع الغيار الراكدة بلغ ما أمكن حصره منها طبقاً لحصر الشركة نحو ١,٤٨٦ مليون جنيه وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون فقرة رقم (٢٨) التي تنص (قد لا يمكن استرداد تكلفة المخزون إذا ما تعرض للتلف أو التقادم الكلي أو الجزئي أو إذا إنخفض سعر بيعه يتم تخفيض قيمة المخزون إلي أقل من تكلفته ليصل إلي صافي قيمته البيعية بخلاف العديد من الأصناف وبواقى التركيبات بدون قيمة وعدم تحديد الحالة الفنية للمخزون (جديد- مستعمل).

نوصي بضرورة دراسة أوجه الاستفادة من المخزون الراكد وبطي الحركة مع تطبيق ما ورد بالفقرات أرقام (٩ ، ٢٨ ، ٣٤) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) والخاص بالمخزون وتسعير كافة الأصناف وتحديد حالتها الفنية ومدى حاجة الشركة إليها .

— تضمن رصيد حساب ضرائب الشركات المساهمة بحسابات مدينة لدي المصالح والهيئات في ٢٠٢٥/٦/٣٠ بركة مطاحن مصر العليا مبلغ نحو ١٢,٥١٢ مليون جنيه لم نقف على تحليله وطبيعته ودون وجود شهادات مؤيدة لها علما بأن الشركة ضمن نظام الدفعات المقدمة بالنسبة للمخصوم تحت حساب الضريبة فضلا عن أدراج نحو ٣,٨ مليون جنيه قيمة ضرائب القيمة المضافة المستردة عن صدور أحكام قضائية للشركة عن السلع المستوردة والتي لم تقم الشركة بخصمها من إقرارات ضريبة القيمة المضافة و دون فصلها بحساب مستقل.

نوصي بضرورة دراسة الرصيد المذكور إجراء التصويبات اللازمة فى ضوء نتائج تلك الدراسة حتى تظهر أرصدة الحسابات بصورتها الصحيحة مع مراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة .

— عدم إدراج بعض الحسابات الجارية لدي البنوك بدفاتر الشركة أو تأثير رصيد البنوك الظاهر بقوائمها المالية حيث تبين وجود حساب بإسم الشركة ببنك مصر فرع سوهاج والبنك الأهلي فرع الفتح برصيد بلغ نحو ١٠٤,٨٤٤ مليون جنيه ، ١٦٢ جنيه على الترتيب خاصة بمستحقات الأقماع المحلية موسم ٢٠٢٥ والذي يتم تمويله عن طريق الهيئة العامة للسلع التموينية ، وللشركة سلطة الصرف منه وإصدار الشيكات لموردي الأقماع المحلية، وجدير بالذكر أن قيمة التحويلات الواردة من الهيئة العامة للسلع التموينية لبنك مصر المشار إليه عن موسم قمح محلي ٢٠٢٥ بلغت قيمتها نحو ٤٩٢٨ مليون جنيه.

نوصي بضرورة بحث ما سبق وإتخاذ اللازم نحو تلك الحسابات إحكاما للرقابة على حركة النقدية بالبنوك وأثر ذلك على الحسابات المختصة حتى تظهر القوائم المالية بصورتها الصحيحة.

- عدم وجود دفاتر تحليلية للإهلاك الضريبي لكل بند من بنود الأصول والتي يمكن من خلالها متابعة حركة الإضافات والإستبعادات التي تمت علي كل بند حتي يمكن حساب الإهلاك الضريبي بدقة خاصة الإهلاك الضريبي للمباني والإنشاءات والذي يهلك بنظام القسط الثابت علي مدار عشرين سنة حيث إشتراط المشرع في تطبيق أحكام المواد أرقام ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ الخاص بضرائب الدخل أن يكون لدي الممول دفاتر وحسابات منتظمة. الأمر الذي قد يؤدي إلى إنتهاء الأصل الضريبي للمباني دون علم الشركة في ظل عدم وجود تلك الدفاتر .

- عدم دقة حساب الفروق الضريبية المؤقتة التي تتخذ أساسا لحساب الأصول/ الالتزامات الضريبية المؤجلة الخاصة بالأصول الثابتة - مباني وإنشاءات حيث أن الشركة تقوم بإحتسابها عن طريق الفرق بين الإهلاك الضريبي والإهلاك المحاسبي بالخطأ بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) الخاص بضرائب الدخل فقرة (٧) والتي عرفت الأساس الضريبي لأصل (هو القيمة التي سوف تخصم للأغراض الضريبية أي لتحديد الأرباح الضريبية المستقبلية) مقابل المزايا الاقتصادية الخاضعة للضريبة التي ستدفع أو ترد للمنشأة إستردادا للقيمة الدفترية للأصل.

يتعين دراسة ما سبق في ضوء أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وكذا معايير المحاسبة المصرية وإجراء التصويب اللازم ، لما له من أثر على حساب كل من الإهلاك الضريبي والضريبة المؤجلة ، وكذا الضريبة المحسوبة وتأثيرها على نتائج الأعمال.

- بلغ رصيد المخصصات (بخلاف الإهلاك) في ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ٦٦,٨٣٢ مليون جنيه مقابل ٧١,٠٦٥ مليون جنيه في ٢٠٢٤/٦/٣٠ ، بانخفاض نحو ٤,٢٣٣ مليون جنيه و بنسبة انخفاض قدرها نحو ٦% وتبين بشأنها ما يلي:-

• بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها ضمن المخصصات في ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ٣٩,٦٩٨ مليون جنيه مقابل نحو ٤٣,٠٨٧ مليون جنيه بالعام المالي السابق بانخفاض قدره نحو ٣,٣٨٩ مليون جنيه و بنسبة انخفاض قدرها نحو ٨% وجدير بالذكر إلي وجود خلافات ضريبية مع مصلحة الضرائب المصرية بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١٠٥ مليون جنيه بشركة مطاحن مصر العليا بخلاف الضريبة الإضافية وفوائد التأخير والغرامات وخلافة التي تحتسب عند السداد لتصبح نسبة المخصص نحو ٣٨% من أصل قيمة تلك الخلافات لذا نري عدم كفايته في ضوء الغرض المخصص من أجله.

نوصي بضرورة إعداد الدراسة اللازمة وتدعيم مخصص الضرائب المتنازع عليها في ضوء ما سبق الإشارة إليه لمقابلة التزامات الشركة في ضوء المطالبات الواردة من مصلحة الضرائب و ما قد تسفر عنه لجان الطعن والدعاوى المتبادلة .

• بلغ رصيد مخصص المطالبات والمنازعات نحو ١٦ مليون جنيه في ٢٠٢٥/٦/٣٠ مكون لمواجهة الدعوي التي كسبتها شركة وادي كوم إمبو رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٥ بشأن المطالبة بتسليم أرض مطحن كوم أمبو بأسوان أو سداد مبلغ ١٠٠

مليون جنيه والريع المقدّر عليها بمبلغ ١٦ مليون جنيه والتي أصبحت نهائية وواجبة النفاذ وتم تنفيذ الحكم وسداد المبلغ بالكامل في أكتوبر ٢٠٢٤ .

- بلغ رصيد مخصص القضايا في ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ١,١٣٣ جنيه مقابل نحو ١,٩٧٨ مليون جنيه في ٢٠٢٤/٦/٣٠ بإنخفاض قدره نحو ٨٤٥ ألف جنيه بنسبة إنخفاض قدرها نحو ٤٣% منها بعد استخدام المبلغ في صرف البديل النقدي لرصيد الأجازات لبعض العاملين المحالين للتقاعد ونري عدم كفايته في ضوء حجم المطالبات بقضايا على مستوى كافة قطاعات الشركة ووحداتها الانتاجية.

نوصي بضرورة إعادة النظر ودراسة المخصصات وتدعيمها في ضوء ما سبق الإشارة إليه وإجراء التعديلات والتصويبات اللازمة.

- تم تأثير قائمة الدخل عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٥/٦/٣٠ بمبلغ ٢٧,١٢٥ مليون جنيه – أجور تمثل تدعيم حصة العاملين في التوزيع وقيمة مكافأة العاملين بالشركة عن العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ بدون التأمينات الاجتماعية الخاصة بشركة مطاحن مصر العليا في حين تضمنت قيمة التأمينات الاجتماعية بنحو ١,١٢٥ مليون جنيه بشركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة على خلاف المتبع في السنوات السابقة بشركة مطاحن مصر العليا والتي لا يتم صرفها إلا بعد اعتماد الجمعية العامة العادية للشركة والنظر فيها.

- وكذا تم تأثير قائمة الدخل عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٥/٦/٣٠ بمبلغ ١٢,٧٧٥ مليون جنيه قيمة مكافأة ميزانية العاملين بالشركة بواقع ٣ أشهر عن العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ والتي تم صرفها بالكامل في أغسطس / ٢٠٢٥ قبل إنعقاد الجمعية العامة العادية للشركة بدون تحميل التأمينات الاجتماعية الخاصة بها والبالغة نحو ٢ مليون جنيه. والتي اعتادت الشركة إدراجها ضمن مصروفات العام بالأعوام المالية السابقة. ودون قرار يؤيد ذلك .

- لم يتم تأثير قائمة الدخل عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٥/٦/٣٠ بنحو ١,٣٢ مليون جنيه قيمة مساهمة الشركة في صندوق التأمين التكميلي للعاملين بواقع ١٢ يوما من الأجر الأساسي وفقا لما هو متبع بالسنوات السابقة بالشركة نوصي بضرورة العرض علي الجمعية العامة العادية للشركة للنظر فيما تقدم وإتخاذ اللازم بشأنه.

الأستنتاج المتحفظ:

فيما عدا تأثير ما تقدم وإذا ما أخذت التسويات المحاسبية والملاحظات الواردة بالتقرير في الإعتبار فمن رأينا أن القوائم المالية المجمعّة لشركة مطاحن مصر العليا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ و عن نتيجة نشاطها وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة. ٢٠٢٥

مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً نشير إلى:

- بالأطلاع على محاضر جلسات مجلس إدارة الشركة خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ تبين عدم صحة تشكيل مجلس إدارة الشركة إعتباراً من جلسته رقم (١٤) المنعقدة بتاريخ ٢٧/١١/٢٠٢٤ (أول جلسة لمجلس إدارة الشركة بعد الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ٩/١١/٢٠٢٤) حيث تضمن تشكيل المجلس عضو مجلس الإدارة السيد/ رakan بن محمد بن ضحيان (سعودي الجنسية) والواجب عزله من عضوية المجلس نظراً لتكرار عدم حضوره الجمعيات العامة العادية للشركة طبقاً لنص المادة (٢١٧) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الصادر بقرار وزير شؤون الاستثمار والتعاون الدولي رقم (٩٦) لسنة ١٩٨٢ والتي تنص على إختصاصات أخرى للجمعية العامة العادية بند ثانياً المسائل المتعلقة بمجلس إدارة الشركة فقرة (٢) " عزل أعضاء مجلس الإدارة الذين تكرر عدم حضورهم الجمعية العامة وإنتخاب غيرهم " الامر الذي ينطبق على عضو مجلس إدارة الشركة المذكور نظراً لعدم حضوره إجتماعات الجمعية العامة العادية منذ بدء دورة المجلس الحالية الجلستين المنعقدتين بتاريخ ٢٦/١٠/٢٠٢٣، ٩/١١/٢٠٢٤ وجدير بالذكر عدم حضور الاجتماعين السابقين عليهما المنعقدتين بتاريخ ٤/١١/٢٠٢١، ٣٠/١٠/٢٠٢٢.

يتعين إتخاذ الاجراءات اللازمة نحو تفعيل ما جاء بأحكام القانون ولائحته التنفيذية وإتخاذ اللازم بهذا الشأن حتى تكون إجتماعات مجلس إدارة الشركة تتفق وأحكام القانون ولائحته التنفيذية وصحة ما يصدر عنه من قرارات والأفادة بما يتخذ في هذا الشأن من إجراءات.

- ظهر رصيد حسابات الأصول الثابتة في ٣٠/٦/٢٠٢٥ بنحو ٣٤٨,٢٧٢ مليون جنيه (بالصافي بعد خصم مجمع الإهلاك والبالغ ٤٠٥,٨٧٢ مليون جنيه) وتم جردها بمعرفة الشركة وعلى مسئوليتها وتم إشرافنا على جانب منها في حدود الوقت والإمكانات المتاحة كما تم حساب الإهلاك بنفس الأسس والقواعد المتبعة في العام السابق وقد تبين بشأنها ما يلي:-

• لم يتم حسم موقف تقنين بعض أراضي الشركة منها ما صدر بشأنه أحكام قضائية نهائية حتى تاريخ المراجعة وبيان ذلك علي النحو التالي :-

• عدم تحرير عقد بيع لمساحة ١٧٦,٥٣ متر من محافظة القاهرة تمثل جزء من مساحة أرض مستودع غمرة (زوائد تنظيم بالمستودع) رغم صدور حكم قضائي لصالح الشركة بجلسة ١٢/٥/٢٠١٥ بتحرير عقد بيع لتلك المساحة بعد رفض محافظ القاهرة تحرير عقد لتلك المساحة في ٥/٧/٢٠١٠ ، وتم رفع دعوى رقم ٣٦٠٠ لسنة ٢٠١٠ ك. جنوب القاهرة ضد المحافظ بصفته وتم الحكم لصالح الشركة وتم الطعن على الحكم من محافظة القاهرة برقم ٨٥/١٢٥٣٥ نقض القاهرة علي حكم الاستئناف رقم ١١١٠٨ لسنة ٣٢ ق.ع القاهرة وحكم بعدم قبول الطعن. وقد

أفادت الشركة في ردها على تقاريرنا السابقة بأنه يتم حالياً مراجعة من الإدارة الهندسية بالأماكن بمحافظة القاهرة تمهيداً لتحرير عقد البيع كما سبق الأفادة بأنه جاري إتخاذ الإجراءات القانونية نحو رفع دعوى قضائية ضد محافظ القاهرة بصفته للمطالبه بالتعويض عن عدم تنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة الأمر الذي لم يتم إتخاذ أى إجراء بشأنه حتى تاريخه.

نكرر توصياتنا بضرورة متابعة ما قامت به الشركة من إجراءات قانونية واتخاذ اللازم لتحرير عقد زوائد التنظيم والمسدد قيمتها وتسجيلها باسم الشركة، وكذا متابعة باقي الدعاوي القضائية لحين الفصل النهائي فيها حفاظاً على ممتلكات الشركة.

– عدم الانتهاء من تقنين ونقل ملكية بعض الأراضي والعقارات المملوكة للشركة أو آلت إليها بموجب قرارات سيادية ومنها:-

- أرض صومعة قنا بمساحة ١٢ س ١٢ ط ٨ ف لعدم حصول الشركة على قرار بتخصيص الأرض من محافظة قنا .
- أرض مطحن ناصر والمخبز الآلي بنجع حمادي بمساحة ١٠٩٠٠ م^٢ لوجود نزاع على الملكية بين كل من مجلس مدينة نجع حمادي ، والهيئة العامة للإصلاح الزراعي ومصلحة الأموال المستردة .
- أرض عمارة دار السلام بمحافظة القاهرة بمساحة ١٠٨ م^٢ والتي آلت إلى الشركة عام ١٩٩٩ من بعض العملاء المتعثرين في سداد مستحقات الشركة وقد تبين أنها أرض حكر وتم رفع دعوى رقم ١٠٨٠٩ لسنة ٢٠٠٧ ك شمال القاهرة لتسجيلها وحكم فيها بجلسة ٢٠١٦/٦/٢٨ برفض الدعوى وتم عمل استئناف رقم ٥٠١٨ لسنة ٢٠ لسنة ٢٠١٧/٥/١٩ بالرفض وتأييد الحكم المستأنف.
- أراضي آلت للشركة من التأمين مثل مطاحن (طما - الجيار - الساحل بطهطا - عبد الآخر - النظامي والمنشأة - الاتحاد بالأقصر - إسنا - هو بنجع حمادي - فرشوط).
- أراضي منزوع ملكيتها وهي (شونة طهطا- مجمع أولاد نصير- شونة مطحن جرجا- مجمع مطاحن قنا).
- عدد (١) شقة بحدائق القبة بالقاهرة بعمارات الشركة السعودية المصرية للإسكان والتعمير وعدد (٢) شقة بالإسكندرية رغم صدور حكم في الدعوى رقم ١٠٦٣ لسنة ٧٠ ق إستئناف بجلسة ٢٠١٤/٧/٢٠ بصحة ونفاذ عقد بيع شقتي الإسكندرية.
- لازالت شركة وادي الملوك للطحن والصناعات الملحقة لم تقم بتسجيل عدد ٣ شقق سكنية بالمعمورة والعجمي بمحافظة الإسكندرية مشتراه من شركة المعمورة للتنمية السياحية، جمعية ٦ أكتوبر بشاطئ النخيل منذ عام ٢٠٠٩ بتكلفة دفترية بلغت نحو ٩٩٨ ألف جنيه وقد سبق رد الشركة على تقريرنا عن مراجعة قوائمها المالية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بأنه يصعب تسجيل تلك الشقق نظر لوجود مشكلات بين هيئة الاصلاح الزراعي والجهة البائعة.

نكرر توصياتنا بضرورة متابعة الإجراءات القانونية واتخاذ اللازم لتسجيل عقد بيع الأراضي وسرعة إنهاء الإجراءات اللازمة لتسجيل ونقل ملكية تلك الوحدات حفاظاً على أصول وممتلكات الشركة.

— عدم إتخاذ أى إجراء بشأن حطام السيارة المرسيديس (نقل ثقيل) رقم ٤٨٢٥ ص ب ج والمقطورة الخاصة بها رقم ٤٦٧٢ ص ا ح والبالغ تكلفتها التاريخية نحو ٣٠٠ ألف جنيه، ٦٧٢٠٠ جنيه على الترتيب والتي حدث تصادم وحريق لها يوم ٢٠٢٤/٣/٢١ أدى إلى إحتراقهما كلياً ووفاة كل من السائق والتابع الخاص بها أثناء نقلها أقماح محلية من شرق العوينات إلى محافظة قنا والتي تم إستبعاد قيمتهما من الأصول الثابتة للشركة. وصرف التعويضات المقررة لها بمبلغى ٣٤٩٧٠٠ جنيه للسيارة ١٢٩٧٠٠ جنيه للمقطورة بموجب الشيكات أرقام ٧٣٢٢٢٥٥٦ بتاريخ ٢٠٢٤/١١/١٢ المسحوبة على بنك مصر فرع سوهاج ، والشيك رقم ٣٥٨٩٨ بتاريخ ٢٠٢٤/١١/٧ المسحوب على بنك التنمية الصناعية المصرى على الترتيب .

وذلك بعد خصم مبلغ ١٥٠ ألف جنيه من قيمة التعويضات المقررة مقابل الاحتفاظ بحطام السيارة والمقطورة (١٠٠ ألف جنيه حطام السيارة ، ٥٠ ألف جنيه حطام المقطورة) بناء على طلب الشركة حيث مازال ذلك الحطام بقطاع الحركة والنقل بقنا دون إتخاذ أى إجراء بشأنه حتى تاريخه.

وكذا عدم التعويض عن حمولة السيارة من الأقماح المحلية المحترقة والتي تم خصم قيمتها بالكامل من مستحقات الشركة لدى الهيئة العامة للسلع التموينية خلال مطابقة الربع الثالث من العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بمبلغ نحو ٩٤٨ ألف جنيه نظرا لعدم التأمين على نقلات الأقماح بالشركة سواء المحلية والمستوردة لمواجهة كافة المخاطر .

كما تجدر الإشارة إلى سابق حدوث فقد لكمية ٣٤١,٣١ طن قمح مستورد بمطحن طهطا بسوهاج نتيجة لإستيلاء بعض العاملين السابقين عليها وصدور أحكام قضائية ضدهم وخصم مبلغ نحو ٥,٩٠٣ مليون جنيه من مستحقات الشركة طرف الهيئة العامة للسلع التموينية أيضا دون التعويض عنها للسبب ذاته .

نكرر توصياتنا بضرورة التأمين على نقلات الأقماح سواء المحلية أو المستوردة لمواجهة كافة المخاطر المحتملة ومنعا لتحمل الشركة أعباء مالية قد تكون ضخمة في أحد السنوات تؤثر على مركزها المالى وطبقا للقواعد الرقابية والتأمينية المتعارف عليها في هذا الشأن .مع ضرورة إتخاذ اللازم نحو ذلك الحطام حتى يتسنى الاستفادة منه فى أعمال الشركة .

— بلغ رصيد حساب التكوين الاستثماري ضمن حساب المشروعات تحت التنفيذ في ٢٠٢٥/٦/٣٠ مبلغ نحو ١٠٢ مليون جنيه متضمنا ما يلي:-

- نحو ٢٩,٩٧٥ مليون جنيه قيمة المنصرف علي إنشاء وتجهيز برج جرجا السكني والتجاري والذي بدأ العمل بتنفيذه اعتبارا من أكتوبر ٢٠١٥ وذلك بعد إستبعاد قيمة تكلفة الأجزاء المباعة لكلا من البنك الاهلى المصرى ، البنك الزراعى

المصري ، الدكتور / أحمد على على إبراهيم دون الانتهاء من تجهيز وإعداد الجزء السكنى وطرحه للجمهور وجدير بالذكر موافقة مجلس إدارة الشركة بموجب القرار رقم ٢٠٢٥/٣/٩ بجلسته رقم (٣) لسنة ٢٠٢٥ المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٢٣ على طرح الوحدات السكنية وعددها (٧٢) وحدة سكنية بنظام التمليك أو التأجير من خلال مزاد علنى إشتراكا مع خبير مئمن الأمر الذى لم يتم إتخاذ أى إجراء بشأنه حتى تاريخه .

نوصي بضرورة العمل على سرعة الانتهاء من أعمال الحماية المدنية واستخراج التراخيص اللازمة حتى يتسنى طرح الوحدات السكنية والحصول على العوائد المتوقعة منها .

• نحو ٤٥,٣٩٤ مليون جنيه باسم / مجمع مطاحن طيبة منها مبلغ نحو ١٥,٩٣٣ مليون جنيه يمثل قيمة المسدد لتخصيص قطعة أرض رقم (٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠) بمساحة ٨ فدان لصالح الشركة بمنطقة مخازن المنطقة الصناعية بمدينة طيبة الجديدة بالأقصر لإقامة صومعة معدنية لتخزين الغلال سعة ٣٠ ألف طن ومطحن قدرة ٣٠٠ طن/يوم لإنتاج دقيق تمويني وإنشاء مباني إدارية وورشه خاصة بالصيانة ومخازن والتي تم استلامها بتاريخ ٢٠١٧/٦/١٤ ، ونحو ٢٨,٣٥٠ مليون جنيه قمة المنصرف على أعمال الأسوار والبوابات وتسوية الأرض التي تم تنفيذها بمعرفة المقاول / شركة العربي للاستثمار العقاري طبقاً للمستخلص الختامى المؤرخ في ٢٥/٢/٢٥ وذلك لتسوية الأرض والأسوار والبوابات فقط دون البدء في إقامة المشروعات المزمع تنفيذها بعد حيث أن المشروع متوقف منذ ٢٠٢٥/٤/١ وحتى تاريخه .

نوصي بضرورة سرعة البدء في تنفيذ المشروعات المخصص لأجلها الأرض سالفه الإشارة حتى يتسنى الاستفادة منها خاصة فى ضوء ارتفاع الاسعار المستمر والذي يحمل الشركة فروق مالية كبيرة حال التأخر عن التنفيذ.

• نحو ١٠,٥٥٦ مليون جنيه قيمة المسدد لجهاز مدينة أحميم الجديدة لتخصيص قطعة أرض مساحتها ٢٠ ألف متر مربع لإنشاء مقر بديل لقطاع الحركة والنقل بسوهاج. والتي تم إستلامها بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٢ وتحرير العقد بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٣٠ وعلى الرغم من مرور أكثر من عام على سداد كامل القيمة وإستلام الأرض إلا أنه لم يتم البدء في تنفيذ أي أعمال بها. حيث لم يتم طرح أى مناقصات لتنفيذ المرحلة الأولى من المشروع.

نوصي بضرورة العمل على سرعة تنفيذ المشروعات المخصصة لأجلها الأرض المشار إليها حتى يتسنى الاستفادة منها خاصة فى ضوء ارتفاع الاسعار والتكاليف المستمر والذي يحمل الشركة فروق مالية كبيرة حال التأخر عن التنفيذ.

• نحو ٣٠,٣١٠ ألف جنيه ما تم صرفه بشأن تخصيص مساحة ٩٨٩٤ م^٢ تقريبا بناحية مدينة نقادة الجديدة للشركة من قبل السيد اللواء/ محافظ قنا وذلك لغرض إنشاء مستودع للدقيق بناحية نقادة بناء علي طلب الشركة على أساس سعر المتر بمبلغ ٩٠٠ جنيه وقد اعترضت الشركة على ذلك السعر بخطاب إلي السيد اللواء/ محافظ قنا مما حدا بالشركة

أن تقوم بالطعن علي هذا التقرير أمام محكمة القضاء الإداري بقنا بموجب الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣٠ ق إداري تم أحالتها لمكتب الخبراء بجلسة ٢٠٢٢/٣/٢٤ دون ورود التقرير حتى تاريخه .

- نحو ١٨ ألف جنيه تحت مسمى ارض مستودع رأس غارب تتعلق بزوائد المستودع منذ عدة سنوات حتى تاريخ المراجعة لم تصل الشركة الى اتفاق مع السيد/محافظ البحر الأحمر بهذا الشأن.
- نوصي بضرورة متابعة الإجراءات والاتصال بالجهات المعنية في هذا الشأن حتى يتسنى تقنين أوضاع أراضي الشركة وممتلكاتها.

- بلغ رصيد حساب الإنفاق الاستثماري في ٢٠٢٥/٦/٣٠ بمبلغ نحو ٨,٠٤٧ مليون جنيه يمثل نسبة ٢٥% من قيمة الأرض التي تم تخصيصها بمدينة توشكي الجديدة لصالح الشركة كمرحلة أولى ومساحتها نحو ٢٠٠٦ فدان المدفوعة في فبراير ٢٠٢٣ بموجب قرار مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة رقم (١٦٨) بتاريخ ٢٠٢٢/٨/١ وكذا تم تخصيص مساحة ٣٠٠٠ فدان مرحلة ثانية للشركة بموجب قرار مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة رقم (١٨٦) بتاريخ ٢٠٢٤/٢/١١ والتي لم يتم سداد أي مبالغ عنها لتصبح اجمالي مساحة الارض التي تم تخصيصها للشركة نحو ٥٠٠٠ فدان بسعر قدره ١٥ ألف جنيه للفدان بخلاف المصروفات الادارية ومجلس الإنماء وخلافه على ان يتم تأجيرها للسيد الأستاذ/ محمد بن ضحيان بن عبدالعزيز - عضو مجلس إدارة الشركة السابق(سعودي الجنسية) ومساهم بنسبة ٢٠% من راس مال الشركة بناء على رغبته طبقاً لموافقة مجلس الإدارة في ٢٠٢٢/١٢/٢٧ على ان تكون مدة التأجير عشرون عام ويقوم بسداد قيمة الأرض بالكامل خصما من القيمة الايجارية المحددة وتجدر الإشارة إلي ما يلي:-

- عدم إتخاذ أي إجراء نحو دعوة الجمعية العامة غير العادية للشركة للنظر في تعديل النظام الأساسي مادة رقم (٣) غرض الشركة وإضافة نشاط استصلاح واستزراع الأراضي إلى أغراض عمل الشركة.
- عدم إجراء أي دراسات جدوى فنية أو اقتصادية أو مالية أو قانونية مسبقة قبل الشراء و عدم توافر خبرات أو كواد فنية متخصصة بالشركة خاصة بنشاط استصلاح الأراضي.
- مخالفة أحكام المواد أرقام ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ من أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وكذا أحكام المادة رقم (٢٣٥) من اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة والتوصية بالأسهم رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وكذا أحكام المادة رقم (٧) من اللائحة المالية للشركة.

■ تخلف الشركة عن سداد أربعة أقساط متتالية بمبلغ نحو ٣,٥٩٦ مليون جنيه لكل منهم وبإجمالي قدره نحو ١٤,٣٨٤ مليون جنيه بخلاف الفوائد والمصاريف الإدارية طبقاً لشروط التخصيص .

■ عدم تحديد مصدر المياه والمقنن المائي لتلك القطعة .

■ تم إلغاء تخصيص مساحة ٥٠٠٠ فدان للشركة طبقاً لخطاب السيد المهندس رئيس جهاز مدينة أسوان الجديدة والمشرف على جهاز مدينة توشكى الجديدة رقم (٥٥٠) بتاريخ ٢٠٢٥/١/٢٣. بشأن تعذر إستكمال إجراءات التخصيص نظراً لصدور كتاب وزارة الموارد المائية والرى بشأن تعذر توافر المقنن مائى لكامل المساحة ٥٠٠٠ فدان . وبناءاً على ذلك تم مخاطبة السيد المهندس رئيس جهاز مدينة توشكى الجديدة بكتاب الشركة رقم ٢٣٤٩ بتاريخ ٢٠٢٥/٥/٢٧ نحو موافاة الشركة بقيمة الدفعة المقدمة بواقع ٢٥ % من ثمن الأرض والبالغ قيمتها نحو ٨,٠٤٧ مليون جنيه دون تسليم أرض المرحلة الأولى (٢٠٠٦ فدان) التى سبق تسليمها للشركة بتاريخ ٢٠٢٣/٢/١٣ . حتى تاريخه.

لكل ما سبق فكان يتعين على الشركة عدم السير في نشاط ليس من ضمن أنشطتها الواردة بالمادة (٣) من النظام الأساس للشركة خاصة مع عدم وجود دراسات جدوى وكوادر فنية متخصصة في هذا النشاط مما أدى الى إضاعة وقت وجهد الشركة ومجلس ادارتها دون عائد كما يتعين العمل على تسليم أرض المرحلة الأولى وتسوية المستحقات المالية طرف جهاز مدينة توشكى الجديدة منعاً للمطالبة بأموال أخرى مع حساب المصروفات التي تكبدتها الشركة وكذا مقابل الجهود المبذولة وخصمها من مستحقات عضو مجلس الإدارة السابق والإفادة بما يتخذ في هذا الشأن من إجراءات .

- درجت الشركة على أثبات قيمة الأصول - الاستثمارات العقارية بالتكلفة التاريخية بالرغم من أنها ليست القيمة المتخذة لاحتساب الأهلاك حيث قامت الشركة بتعديل تلك القيمة منذ سنوات وتخفيضها بمخصص الأهلاك المكون واتخاذ الصافي كأساس لاحتساب الأهلاك دون أظهار تلك القيمة بالكشوف الخاصة لحساب الأهلاك الأمر الذي يؤدي لصعوبة مراجعة قيمة الأهلاك المحتسب .

نوصى بضرورة مراعاة إيضاح القيمة التي يتم على أساسها احتساب الأهلاك حتى نتمكن من مراجعة صحة احتسابه .

- بلغ رصيد حساب المخزون في ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ٣٢١,٧٧٨ مليون جنيه تم جرده ومطابقة نتائجه على السجلات وتقييمه بمعرفة الشركة وعلى مسئوليتها وتم إشرافنا على جانب منه في حدود الوقت والامكانيات المتاحة وقد تبين لنا ما يلي :-

- بلغ رصيد الأقماع المحلية والمستوردة بصوامع وشون وبنكر الشركة ملك الهيئة العامة للسلع التموينية في ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ٢٩٩٤٣,٣٧٨ طن (بواقع ٢٩٩١٢ طن محلي، ٣١,٣٧٨ طن مستورد) قيمتها نحو ٤٠٩٦,٧٢١ مليون جنيه (بواقع نحو ٤٠٩٦,٢٩ مليون جنيه قمح محلي، ٠,٤٣١ مليون جنيه قمح مستورد).
- دأبت الشركة على إثبات رصيد مخزون المخلفات بالقوائم المالية في ٢٠٢٥/٦/٣٠ بدون قيمة وقد تبين عدم قيام الشركة بحصر وتقييم المخلفات رغم انتشارها بمعظم قطاعات ووحدات الشركة وجردها في ٢٠٢٥/٦/٣٠ بالمخالفة للقواعد الرقابية السليمة حتى يتسنى إحكام الرقابة عليها.
- وجود العديد من أصناف الخردة والكهنة ببعض مخازن قطع غيار المطاحن ومخازن الخردة والكهنة والمخلفات دون إتخاذ أي إجراء بشأنها وذلك بالمخالفة للمادة رقم (٢٥٢) من اللائحة التجارية للشركة والتي تنص على أن "يراعي تصنيفها وتجميعها لحين إتخاذ إجراءات تكهينها أو تخزينها ونقلها إلى مخزن الخردة قبل إنتهاء السنة المالية".
- وجود العديد من المضبوطات التموينية التي تم ضبطها بمعرفة الغير (مباحث التموين) على ذمة قضايا وإجراءات قضائية مضي على وجودها فترات زمنية طويلة بمعظم وحدات ومواقع الشركة المختلفة دون إتخاذ أي إجراءات بشأنها.
- نوصي بضرورة مخاطبة الجهات المختصة للعمل على سرعة التصرف في المضبوطات التموينية منعا لانتشار الاصابات الحشرية بها مع حصر كافة الأصناف الكهنة والمخلفات وإتخاذ اللازم بشأنها.
- تم تسوية واقفال عدد ثلاثة إعمادات مستندية بلغت قيمتها نحو ١٢,٨٨٢ مليون جنيه خلال العام و توريد مشمولها ولم يتم إستخدامها حتى تاريخه وبيانها علي النحو التالي:-
- الإعتماد المستندي رقم ١٥٧ بمبلغ نحو ٢,٦٨٥ مليون جنيه والذي ورد وتم إضافته للمخازن بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٢١ بإذن إضافة رقم ٣٨٤١٢ بمخزن الكهرباء الرئيسي.
- الإعتماد المستندي رقم ١٥٩ بمبلغ نحو ٢,٣٢٩ مليون جنيه والذي ورد وتم إضافته للمخازن بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/١ بإذن إضافة رقم ٩٥٦٢ بمخزن الميكانيكا الرئيسي.
- الإعتماد المستندي رقم ١٩٦ بمبلغ نحو ٧,١٩ مليون جنيه والذي ورد وتم إضافته للمخازن بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٢٣ بإذن إضافة رقم ٩٦٤٣ بمخزن الميكانيكا الرئيسي.

ويتصل بذلك عدم صرف الأصناف الواردة الخاصة بالاعتمادات التي تم أقالها بالعام المالي السابق والأسبق حتى تاريخ الفحص والبالغ قيمتها نحو ٢٠,٢٢٨ مليون جنيه.

نوصي بضرورة موافاتنا بأسباب ما تقدم والعمل على الالتزام باللوائح المالية بالشركة بشأن المشتريات الخاصة وأن تلك المشتريات يترتب عليها تدفقات نقدية خارجيه بالعملة الاجنبية وذلك حفاظا على أموال الشركة والاقتصاد القومي .

— بلغ رصيد حساب العملاء و أوراق القبض في ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ٣١٢,٨٣٩ مليون جنيه (بعد خصم المخصص البالغ نحو ٣٠,٤٥٤ مليون جنيه) ودائنا شاذا بمبلغ نحو ٣٩,١٢٤ مليون جنيه علي غير طبيعة الحساب المذكور وقد تضمن الرصيد المدين مبلغ نحو ٢٥٧,٤٢٥ مليون جنيه طرف الهيئة العامة للسلع التموينية ، كما ظهر حسابها دائنا ضمن حساب الموردين بمبلغ نحو ٣٣٧,٥١٨ مليون جنيه عن منظومة عام ٢٠١٧ تم المطابقة عليها وقد تحفظت الشركة في آخر مطابقة التي تمت بينها وبين الهيئة العامة للسلع التموينية عن الفترة من ٢٠٢٥/٤/١ حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠ عن بعض الخلافات أهمها ما يلي :-

- أحقية الشركة في رد قيمة مخالفات تموينية بنحو ٢,٩٠٢ مليون جنيه لحين البت في التظلمات المقدمة من الشركة في هذا الشأن تم توقيعها على مطاحن الشركة المختلفة .
- أحقية الشركة في رد مبلغ الغرامة الموقعة عليها بنحو ٤,٣٢٣ مليون جنيه الخاصة بالسيد / خالد عبد الحميد ، ومحمد الضوي وذلك لعدم مسئولية الشركة عن تلك الغرامة .
- الغرامة الموقعة على مطحن طهطا (خلال شهر مايو ٢٠٢٣) وأسس احتسابها والبالغ قيمتها نحو ٥,٩٠٣ مليون جنيه.
- أحقية الشركة في رد مبلغ ٩٤٧٤٩٩ جنيه قيمة المخالفة الخاصة بفقد كمية ٥٦,٨٥٠ طن قمح محلى نتيجة حادث السيارة يوم ٢٠٢٤/٣/٢١ بمطحن سلندرات قنا لحين البت في التظلم المقدم للشركة .

نوصي بضرورة بحث تلك الخلافات مع الهيئة خاصة الغرامات التموينية والعمل على تداركها وكذا العمل على حسم كافة الخلافات الاخرى لصالح الشركة.

— تضمنت أرصدة حسابات العملاء في ٢٠٢٥/٦/٣٠ مبلغ نحو ١,٢١٣ مليون جنيه قيمة بعض الأرصدة المدينة المتوقفة لبعض عملاء الدقيق الفاخر ٧٢% منذ عدة سنوات مرفوع بشأنها قضايا صدر بشأن بعضها أحكام قضائية نهائية لصالح الشركة لم تنفذ ومكون عنها مجمع إضمحلال بمبلغ ١,١٨٤ مليون جنيه .

نوصي بضرورة إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة نحو العمل على تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة حتى لا تسقط بالتقادم وكذا تحصيل المديونيات المستحقة للشركة حفاظا على أموالها وحقوقها.

- إستمرار شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة في الإعتماد علي جانب من موظفي الشركة كمندوبين بيع في تسويق وبيع وتحصيل قيمة مبيعاتها ومنتجاتها ، حيث يتم إصدار معظم فواتير المبيعات بأسماء موظفي الشركة كل فيما يخصه ، وبعض فواتير المبيعات بأسماء عملاء الموظفين المشار إليهم ، وتمثل قيمتها نحو ٤٢٨,٥٠٨ مليون جنيه بنسبة ٣١% من قيمة مبيعات الدقيق والسميد بالشركة خلال الفترة البالغة نحو ٨٠٦,٢٧٠ مليون جنيه .

هذا وقد إقتصرت الضمانات المقدمة من مندوبين البيع علي شيكات وإيصالات أمانة (ضمانات ورقية) الأولي بمبلغ ١١,٦٣٥ مليون جنيه والثانية بمبلغ ٥٣,٥٥٠ مليون جنيه بإجمالي قدره ٦٥,١٨٥ مليون جنيه ونري عدم كفايتها.

نوصي بضرورة بحث ما سبق وإتخاذ ما يلزم نحو تفعيل الإعتماد على مصادر تسويقية أخرى لتسويق

منتجات الشركة.

- عدم تحصيل كافة مستحقات الشركة طرف عملاء منظومة الدقيق الحر البالغ أرصدها المدينة بحسابات العملاء منذ ٢٠٢٥/٤/٣٠ نحو ١,٥١٨ مليون جنيه (عبارة عن نحو ١,٣٧٧ مليون جنيه باسم/ فتحية على ابراهيم ، نحو ١٤١ ألف جنيه باسم/ مكرونة روما). بالرغم من انتهاء اعمال المنظومة بالشركة منذ ديسمبر ٢٠٢٤.

نوصي بالعمل على سرعة تحصيل مستحقات الشركة طرف عملاء منظومة الدقيق الحر

- تضمنت حسابات العملاء مبلغ نحو ٨,٨٢٦ مليون جنيه قيمة مديونية مستحقة طرف بعض مندوبى البيع المتوقفين عن تسويق وبيع منتجات الشركة منذ عام ٢٠١٨ الحسن عبود مصطفى ، مصطفى عبود مصطفى وتجدر الإشارة إلى قرار النيابة العامة بشأن عدم مسئولية السيد / مصطفى عبود مصطفى عن تلك المديونية ومسئولية شقيقه الحسن عبود مصطفى عنها وتحمله المبلغ وتم إحالته لمحكمة الجنايات بتهمة الإختلاس حكم فيها غيابياً بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٨ بالسجن المؤبد وتغريمه لمبلغ مُمائل والعزل من الوظيفة دون تنفيذ .

وجدير بالذكر أنه لم تتمكن الشركة من الحصول على التعويض من شركة المهندس للتأمين ، وقامت الشركة برفع الدعوى رقم ١٢٩ لسنة ٢٠١٩ محكمة شمال الجيزة ضد شركة المهندس للتأمين المطالبة بمبلغ ٢,٧٥٠ مليون جنيه قيمة ٥٥% من قيمة التعويض المستحق طبقاً للوثيقة ، ٥% فوائد قانونية سنوياً من تاريخ المطالبة حتي تمام السداد وحكم فيها بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢٩ برفض الدعوى، وتم عمل استئناف برقم ٤١٣ لسنة ١٣٩ ق الدائرة (١) شمال الجيزة قضي فيها بالرفض بجلسة ٢٠٢٢/١٢/٧ وتم عمل طعن بالنقض لم يحدد له جلسة حتي تاريخه.

نوصي بضرورة متابعة الاجراءات القانونية لتحصيل المديونيات المستحقة وتنفيذ الاحكام الصادرة

لصالحها واتخاذ اللازم بشأن شركة المهندس للتأمين للحصول على التعويض اللازم .

- توقف العميل/ شركة أمان للخدمات التجارية البالغ رصيده في ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ١,٩٩٨ مليون جنيه عن السداد منذ فبراير ٢٠٢٣ حيث كان آخر سداد له بمبلغ ٢٠٠ ألف جنيه كما توقف عن سحب بضاعة منذ ٢٠٢٢/٩/٣٠. وقد قامت الشركة بإتخاذ الاجراءات القانونية ضده وتم رفع الجنحة رقم ١٦٥١٠ لسنة ٢٠٢٣ جنح بولاق الدكرور والجنحة رقم ٢٣٤٢٥ لسنة ٢٠٢٣ جنح

بولاقي الذكرور شيك بدون رصيد بمبلغى ٢٤٠٨٧٥٠ جنيهه، ١٩١٥٠٠٠ جنيهه على الترتيب وتم الحكم عليه غيابيا بالحبس ثلاث سنوات بجلسة ٢٠٢٣/١١/٢٧ وكفالة ٥٠٠٠ جنيهه. وكذا غيابيا بالحبس ثلاث سنوات وكفالة ١٠ آلاف جنيهه بجلسة ٢٠٢٤/١/١٦. نوصى باتخاذ اللازم نحو تنفيذ الاحكام القانونية الصادرة لصالح الشركة حرصا على أموال الشركة.

- تضمنت عملاء الادارة نحو ١,٢٢٢ مليون جنيهه مديونية مستحقة ومتوقفة منذ عدة سنوات طرف بعض عملاء الادارة (شعراوي محمد ، ممدوح آدم ، فتحي علي كريم ، المتحدة للتجارة والإستيراد ، محمود عبد العظيم) الذين توقفوا عن سداد مستحقات الشركة.

يتعين متابعة الاتصال بالجهات المعنية لتنفيذ الاحكام الصادرة لصالح الشركة وتحصيل تلك المديونيات لما لذلك من اثر على توافر السيولة النقدية وحفاظا على أموال الشركة.

- بلغ رصيد حساب إيرادات مستحقة التحصيل فى ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ٥,٧٣٧ مليون جنيهه (بعد خصم المخصص البالغ نحو ١,٥٦٣ مليون جنيهه) وتبين بشأنها ما يلي :-

- نحو ٤٠٦ ألف جنيهه قيمة مديونية طرف السيد/عنتر عطيفي السيد مكون عنها مجمع اضمحلال بالكامل والناجمة عن إعادة جدولة القيمة الإيجارية المستحقة عن تأجير قطعة ارض فضاء بجوار مطحن الاتحاد بالأقصر وذلك بعد المفاوضات التي تمت مع إدارة الشركة فى ٢٠٢٠/٢/٤ والتي انتهت إلى إنهاء العلاقة التعاقدية مع إدارة الشركة بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٥ وتسوية التأمين وتقسيم المديونية الى تسعة أقساط متساوية تنتهي فى ٢٠٢٠/١٢/١ وحصول الشركة على شيكات بنكية بقيمة القسط وتبين عدم الالتزام بالسداد للأقساط المستحقة ، وقامت الشركة برفع جنح ضده حكم فيها بالحبس ، وقد سبق صدور حكم لصالح الشركة بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٧ فى الدعوى رقم ٦٥٨ لسنة ٢٠١٩ مدنى كلى أهالي المقامة ضده بفسخ العقد وإخلاء العين و إلزامه بسداد مبلغ ١,٢٥٤ مليون جنيهه وحتى تاريخه لم يتم تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة.

- بلغت قيمة الإيجارات المتأخرة طرف مستأجري المحلات التجارية والشقق السكنية بالمول التجاري بالغردقة عن فترات تراوحت بين تسعة أشهر وستان مبلغ نحو ١٤٣ ألف جنيهه.

نوصي بضرورة العمل على تحصيل مستحقات الشركة طرف كافة وحدات الاستثمار والاتصال بالجهات المختصة لتنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة مع مراعاة أخذ الضمانات الكافية عند التأجير للحفاظ على حقوق الشركة مع مراعاة ما جاء بمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) الإيراد من العقود مع العملاء .

- بلغ رصيد الحسابات المدينة الأخرى فى ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ١٦٢,٣٣٣ مليون جنيهه بعد خصم المخصص البالغ نحو ١٢,٧٧٥ مليون جنيهه منها نحو ٤٤,٧١٩ مليون جنيهه تأمينات لدي الغير متضمنه ما يلي:-

- نحو ٤٢ مليون جنيه تأمين أقماح لمدة ثلاثة أيام طرف الهيئة العامة للسلع التموينية مسددة بموجب الشيك مقبول الدفع برقم ٤٤٣٠٠٦٣١ بتاريخ ٢٠١٧/٨/٢ المسحوب على بنك مصر فرع سوهاج دون المصادقة والمطابقة عليه خلال العام حيث كانت آخر مطابقة عليه بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/٨.
- نحو ١١٦,٠٧٧ مليون جنيه باسم الدعوى رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٥ والمقرر تحصيله من محافظة أسوان والسيد رئيس الوحدة المحلية لمركز ومدينة كوم أمبو بصفتيهما والتي تم سدادها بمعرفة الشركة لشركة وادى كوم أمبو لاستصلاح الأراضي بموجب شيك مقبول الدفع رقم ٩٧٨٨٢١٨٦ بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/٧ المسحوب على بنك مصر فرع سوهاج وقد جاء بمنطوق الحكم الصادر في هذا الشأن إلزام الجهتين المذكورين بأن يؤديا للشركة ما تؤوله لشركة كوم أمبو استصلاح الأراضي الأمر الذي لم يتم بعد.
- نوصي بضرورة إجراء التصويب اللازم بتحميل المبلغ على حساب الخسائر المرحلة مقابل التعلية بالحسابات الدائنة والعمل على تنفيذ الأحكام القضائية في الدعوى الفرعية الصادرة لصالح الشركة تجاه محافظة أسوان والوحدة المحلية لمركز ومدينة كوم أمبو وتحصيل مستحقات الشركة طرفهما طبقاً للأحكام القضائية الصادرة في هذا الشأن حفاظاً على حقوق الشركة وأموالها
- نحو ٦,٤٨٩ مليون جنيه تحت مسمى أمر إداري منطقة طهطا قيمة عجز في الاقماح المستوردة التي تم الإستيلاء عليها من بعض العاملين بمطحن طهطا ملك الهيئة العامة للسلع التموينية وارتكاب عدة جرائم منها الإستيلاء على المال العام ، التزوير في محررات رسميه ،العش والتدليس طبقاً لما أسفرت عنها تقرير اللجنة المشكلة بالشركة والبلاغ المقدم لمباحث الأموال العامة لجنوب الصعيد بشأن تلك الواقعة وتم تحويلها إلى محكمة شمال سوهاج بموجب الدعوى الجنائية رقم ٦٤٥٠ لسنة ٢٠٢٣ جنايات مركز طهطا حكم فيها بجلسة ٢٠٢٤/٤/١٧ بالسجن المؤبد للمتهمين الثلاثة وسداد قيمة الأقماع المختلسة وغرامة مساوية لذلك المبلغ والعزل من الوظيفة وقبول الدعوى المدنية واستأنف المتهمان الحكم برقم مستأنف ١٦٤ لسنة ٢٤ من محبسهم فى ٢٣/٤/٢٠٢٤ دون إقامة الدعاوى المدنية اللازمه ضدهم .
- وقد تحفظت شركة مطاحن مصر العليا على قيمة الغرامة الموقعة على مطحن طهطا وذلك في المطابقة التي تمت مع الهيئة العامة للسلع التموينية بتاريخ ٢٠٢٤/٢/٢٧. ومكون عنها مخصص إضمحلال بذات القيمة .
- نوصي بضرورة مواءمة الدعاوى والإجراءات القضائية بهذا الشأن ودراسة أسباب ما سبق ومعالجتها احكاماً للرقابة وإتخاذ ما يلزم بهذا الشأن من إجراءات وما يترتب عليها من آثار والعمل على تحصيل المديونيات المستحقة للشركة والإفادة.

• نحو ٤,١٠٨ مليون جنيه باسم كلا من / خالد صفوت عبد الحميد بمبلغ بنحو ٢,٠٤٣ مليون جنيه ، ومحمد عبد المحسن الضوي بمبلغ نحو ٢,٠٦٥ مليون جنيه أمناء مستودع بالشركة بمنطقة جرجا ، تمثل قيمة الباقي من الغرامة الموقعة عليهم من الهيئة العامة للسلع التموينية نتيجة إستيلائهم علي كميات من الدقيق المخصص لصالح مخازن جرجا البلدية وذلك وفقا لما ظهر بالمطابقة التي تمت مع الهيئة العامة للسلع التموينية في ٢٠٢٢/٦/٢٩ عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ وحتى ٢٠٢١/١٢/٣١ وتحفظت الشركة بالمطابقة بأحقيتها في رد مبلغ الغرامة لعدم مسئوليتها عن هذه الغرامة ومكون عنهما مخصص ديون مشكوك في تحصيلها بأكثر من قيمتها بنحو ٧١ ألف جنيه (بواقع ٢,٠٨٧ مليون جنيه باسم/خالد صفوت عبد الحميد ، وبنحو ٢,١٠٢ مليون جنيه باسم/ محمد عبد المحسن الضوي) وتجرر الاشارة الى قيام المذكورين بإقامة دعاوى قضائية على الشركة ارقام ٣١٥ ، ٣٥٣ ع . ك سواهج صدرت احكام ببراءة ذمتهم من المبالغ المشار اليها قامت الشركة بالطعن عليها بالاستئناف رقمي ٣٣٧ ، ٤١٤ لسنة ١٩٩٨ س . ع سواهج قضى برفضها الاولى بجلسة ٢٠٢٤/١/٢٨ والثانية جلسة ٢٠٢٤/٣/٣ . وتم عمل طعن بالنقض لم تحدد له جلسة حتى تاريخه .
نوصي بضرورة إتخاذ الاجراءات اللازمة نحو تحصيل مستحقات الشركة مع إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لمنع تكرار ذلك مستقبلا.

• نحو ٦٦٥ ألف جنيه مديونية مستحقة طرف احمد محمد احمد كروته قيمة التصرف في كمية من الاقماع حوالى ١١٨,١٥ طن يوم ٢٠١٩/٧/٢٣ والواردة بها مطالبة من مديرية التموين والتجارة الداخلية بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٧ (تم خصمها بالمطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٣) ومقامة ضدة الجنائية رقم ١٣٨٧٥ لسنة ٢٠١٩ جنايات سواهج بتهمة الاختلاس والاستيلاء على المال العام و مكون عنها مجمع بنفس القيمة وحكم فيها بالبراءة ورفض الدعوى المدنية بجلسة ٢٠٢٢/١/١٧ وتم الطعن بالنقض بالدعوى رقم ١٦٢٨٨ لسنة ٩٢ نقض قضى فيها بجلسة ٢٠٢٤/٤/٢٧ بإلغاء الحكم المطعون فيه ومعاقبته بالسجن المشدد ثلاث سنوات وغرامة برد مبلغ نحو ٥٢٦ ألف جنيه والتعويض المدني المؤقت ومكون عنها مخصص اضمحلال بذات القيمة.

• نحو ٧٦٠ ألف جنيه أرصدة مدينة متوقفة منذ عدة سنوات دون حركة عليها مرفوع بشأنها قضايا لم تحسم بعد.

نوصي بضرورة متابعة الإجراءات القانونية لحين تحصيل كافة مستحقات الشركة حفاظا على أموالها.

• نحو ٦٧٥,٧ ألف جنيه بشركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة قيمة عجز خزينة المقبوضات باسم أمين الخزينة السابق/ صابر عبد الفتاح عبد الحليم في ٢٠٠٧/١/٢٨ ومرفوع بشأنها الدعوى رقم ٤٨٣ لسنة ٢٠٠٩ م. تعويضات الجيزة هو صدر حكم لصالح الشركة في ٢٠١٧/٢/٢٣ بإلزام المذكور بالتعويض بمبلغ مليون جنيه وقام المدعى عليه باستئناف الحكم برقم ٤٥٤٩ لسنة ١٣٤ ق الدائرة ١٠٨ تعويضات إستئناف شمال الجيزة وتم الحكم في الاستئناف بجلسة ٢٠١٧/١١/٢٧ بسقوط الخصومه ، وتم الطعن بالنقض من قبل الشركة برقم ١٦٥٤ لسنة ٨٨ ق

س نقض بتاريخ ٢٠١٨/١١/١٧ وتم قبول الطعن بالنقض وإحالة الدعوى إلى محكمة إستئناف القاهرة مأمورية الجيزة صدر بشأنها حكم لصالح الشركة بتاريخ ٢٠٢٥/٣/١٨ برفض وتأيد الحكم المستأنف دون تنفيذ. نوصي بضرورة مواءمة ما اتخذته الشركة من إجراءات قانونية لحين الفصل النهائي فيها وإتخاذ ما يلزم بهذا الشأن والأفادة.

• نحو ١١٦٢٢ جنيه لشركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة باسم / وائل عبد العزيز عبد الوهاب سيد(سائق ترك الخدمة بالشركة) قامت الشركة برفع دعوى برقم ١٤٦٦ لسنة ٢٠١٧ جنح الساحل (إيصال أمانة بمبلغ ٢٠٠ ألف جنيه) وتم الحكم فيها غيابي بجلسة ٢٠١٧/١١/١٦ بالحبس سنة، وكفالة ثلاثة آلاف جنيه ولم يتم التنفيذ حتى تاريخه. نكرر توصيتنا بمتابعة ما اتخذته الشركة من إجراءات قانونية للحفاظ على حقوقها ، ومتابعة التنفيذ والإفادة

— إنخفاض قيمة الاستثمارات المالية المتداولة (أذون خزانة) في ٢٠٢٥/٦/٣٠ حيث بلغت قيمتها نحو ٧٦,٥٧٨ مليون جنيه مقابل نحو ٢٠٤,٨٠٤ مليون جنيه في ٢٠٢٤/٦/٣٠ بأنخفاض قدرة ١٢٨,٣٠٤ مليون جنيه بنسبة انخفاض قدرها نحو ٦٣% .

— بلغ رصيد حساب النقدية بالبنوك والصندوق في ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ٣٣٤,١٦١ مليون جنيه وقد تبين وجود بعض الحسابات الجارية طرف بعض البنوك متوقفة وليس عليها حركة بالإضافة أو السحب وبدون أي عائد عنها لشركة مطاحن مصر العليا وبلغت أرصدها في ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ٨٨٧ ألف جنيه بلغت قيمة المصروفات بنكية خلال العام بلغت نحو ٦٣٢٠ جنيه

نوصي بضرورة دراسة مدي حاجة الشركة لتلك الحسابات من عدمه مع العمل على الاستفادة من الأرصدة النقدية الموجودة بتلك الحسابات في أغراض عمل الشركة وإتخاذ ما يلزم بهذا الشأن من إجراءات والإفادة.

— بلغ رصيد الإحتياطيات في ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ٣٩٧,٥٧٤ مليون جنيه بنسبة ٥٦٨% من رأس المال المدفوع البالغ ٧٠ مليون جنيه في حين أن رأس المال المصرح به ٢٠٠ مليون جنيه وذلك بخلاف ما يخصها في صافي ربح العام البالغ نحو ٢٧٨,٤٩٥ مليون جنيه

نوصي بضرورة دراسة ما سبق في ضوء أحكام القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ وتعديلاته مادة (٤٠) وكذا المادة رقم (٩١) من اللائحة التنفيذية لذات القانون بهذا الشأن وإتخاذ ما يلزم والإفادة.

– تضمنت الحسابات الدائنة الأخرى مبلغ نحو ٧٤٠٧٣٠ جنيه تمثل قيمة العديد من الشيكات التي أصدرتها الشركة ولم يتم المستفيدون بصرفها من البنك ويرجع بعضها إلى عام ٢٠٠٧ وقامت الشركة بإدراجها بحساب الأرصدة الدائنة دون تسويتها علي حساباتها المختصة.

نوصي بضرورة بحث طبيعة المبلغ المشار إليه ، وأعمال أحكام المادة رقم (١٤٧) من قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وإجراء التسويات المحاسبية نحو رد باقي المبالغ للحسابات الشخصية لأصحابها والإفادة.

– تحملت الشركة مصروفات تعويضات وغرامات خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بنحو ٣,٨٩٥ مليون جنيه تتمثل في:-

- نحو ٢,٧١١ مليون جنيه قيمة غرامات طرق وزيادة أوزان عن النقلات المنفذة بمعرفة سيارات الشركة بحمولات زائدة عن الحمولات القانونية المثبتة برخصة تسيير المركبات وذلك بالمخالفة لقانون المرور الذي يقلل من كفاءة تلك المركبات ويؤثر أيضا على كفاءة الطرق ويزيد من معدلات الحوادث وتحمل الشركة تلك الغرامات.
- نحو ١,١٨٤ مليون جنيه قيمة غرامات تموينية نتيجة عدم مطابقة نسب تحليل العينات للمواصفات القياسية وأخرى .

يتعين الإلتزام بأحكام قانون المرور منعا لتوقيع تلك الغرامات وحفاظا على كفاءة سيارات الشركة وكذا شبكة الطرق وتقليل الحوادث مع ضرورة بحث أسباب الغرامات التموينية والعمل على تداركها ومعالجتها .

– بلغ صافي ربح الشركة (قبل الضريبة) نحو ٣٥٤,٣٩٢ مليون جنيه بزيادة نحو ٢٥,٦٢١ مليون جنيه عن الفترة المماثلة من العام السابق والبالغة نحو ٣٢٨,٧٧١ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها نحو ٨% وقد ساهمت الإيرادات العرضية (غير الناتجة عن أنشطة الشركة الرئيسية) بنحو ٤٩,٢٦٢ مليون جنيه وبنسبة نحو ١٥% من الربح المحقق قبل الضريبة.

– ضعف قيمه إيرادات وحده غريبه الاقماح الجديده بقوص بلغت خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ مبلغ ١٣٧٦٥ جنيه كما بلغت خلال العام المالي السابق نحو ١١٣٦٢ جنيه باجمالي قدره نحو ٢٥١٢٧ جنيه عن غريبه كميته نحوه ٨٣٨ طن اقماح بفنه قدرها ٣٠ جنيه للطن غير شامل ضريبه القيمه المضافه وجدير بالذكر ان تلك الوحده تم اضافتها للاصول الثابته خلال العام المالي السابق بعد الانتهاء من انشائها وتركيبها بمعرفه الشركه وقد بلغت تكلفتها الدفترية نحو ١٦,٦٤١ مليون جنيه بواقع نحو ١٠,١٧٥ مليون جنيه مباني وانشاءات ونحو ٦,٤٦٥ مليون جنيه الات ومعدات وتم احتساب الاهلاك الواجب عنها عن العام والعام المالي السابق بمبلغ نحوه ١,٦٠٣ مليون جنيه بواقع نحو ١,٣٦٧ مليون جنيه عن عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ ونحو ٢٣٦ الف جنيه عن العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بخلاف باقي التكاليف الخاصه بالوحده المذكوره من اجور وكهرباء ومستلزمات وخلافه مما يوضح عدم وجود اي

جدوى اقتصاديه عن قيمه الاستثمارات التي تم ضخها في تلك الوحده وعدم قدرتها على تغطيه اي جزء مناسب من مصروفاتها كما تجدر الاشاره الى ان نشاط غربله وفرز التقاوي والبذور الزراعيه ليست من ضمن اغراض عمل الشركة المنصوص عليها في النظام الاساسي للشركة ماده رقم (٣) الامر الذي وافق مجلس اداره الشركة على اضافته هذا الغرض لاغراض عمل الشركة المنصوص عليها في المادة رقم (٣) بجلسته رقم (٧) المنعقد بتاريخ ٢٠٢٥/٦/٢٩ بالقرار رقم (٧).

نوصي بضروره بحث ما تقدم واتخاذ اللازم نحوه منعا لوجود استثمارات معطله لا تدر اي عوائد

للشركة مع العمل على تعديل النظام الاساسي للشركة واتخاذ ما يلزم من إجراءات

- تمسك الشركة بنظام تكاليف غير معتمد من السلطة المختصة يوضح عناصرها وأسس تبويبها وأسس توزيع المصروفات والإيرادات الغير مباشرة على أنشطة الشركة المختلفة دون الإفصاح عن ذلك بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية حيث تقوم الشركة بإعداد قوائم تكاليف على أسس قد تتغير من عام لآخر .

نوصي بضرورة بحث ما سبق واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة نحو وضع نظام تكاليف للشركة وإعتماده من السلطة المختصة والعمل بموجبه.

- أسفرت نتائج أعمال نشاط المخابز عن خسارة قدرها نحو ١٤,١٢٣ مليون جنيه أعلاها مخبز سوهاج حيث أسفر عن خسارة قدرها نحو ٣,١٠٨ مليون جنيه مقابل خسارة قدرها نحو ٦,٩٩٥ مليون جنيه لنشاط المخابز خلال العام المالي السابق وقد تبين إرتفاع المصروفات الغير مباشرة البالغة نحو ٦,٦٢٨ مليون جنيه مقارنة بالمصروفات المباشرة البالغة ١٢,٥٥٨ مليون جنيه وبما لا يتناسب مع الإيرادات المحققة من النشاط والبالغة نحو ٥,٠٦٤ مليون جنيه ونسبة نحو ١٣١% من جملة الإيرادات المحققة ونسبة ٥٣% من قيمة المصروفات المباشرة .

وتجدر الإشارة إلى قيام الشركة بتأجير المخبز النصف إلى التمويني التابع لها بمدينة نجع حمادى بمحافظة قنا بمبلغ ٢٧٠٠٠ جنيه شهريا للسيدة /وردة محمد حمدي من خلال جلسة المزااد العلنى المحلى التى أجريت بتاريخ ٢٠٢٤/١١/٣ بقيمة إيجارية شهرية قدرها ٢٧٠٠٠ جنيه (أعلى المتزايدين) لمدة عام اعتبارا من ٢٠٢٤/١٢/١ وتم تسليم المخبز يوم ٢٠٢٤/١١/٣٠ إلا أنه تقدمت المستأجرة المذكورة بطلب تخفيض القيمة الأيجارية إلى ١٨٩٠٠ جنيه شهريا (بدلا من ٢٧ ألف جنيه) نظرا لأن الحصة التموينية المقررة على ماكينة الصرف ١٤ جوال ٥٠ كيلو وليس ٢٠ جوال يوميا طبقا للبند الثانى من عقد الأيجار المشار إليه الأمر الذى وافق عليه السيد المحاسب الرئيس التنفيذى للشركة بتاريخ ٢٠٢٥/١/٦.

نوصي بضرورة دراسة ما سبق وإتخاذ كافة الإجراءات اللازمة نحو تلافي أسباب تلك الخسائر والعمل على معالجتها مع دراسة أساس تحميل المصروفات الغير مباشرة على الأنشطة وإتخاذ مايلزم.

– التفاوت في نصيب تكلفة طحن طن القمح التمويني (منظومة ٢٠١٧) من مطحن لآخر حيث بلغت في أديانها نحو ٩٣٣ جنيه/طن قمح بمطحن حورس/ أسوان ، نحو ١٢١٥ جنيه/ طن بمطحن جرجا بسوهاج في أعلاها مقابل نحو ٦٧٠ جنيه للطن بمطحن سلندرات أحمس - قوص في أديانها ، نحو ٨٣٦ جنيه للطن في أقصاها بمطحن سلندرات أسوان خلال العام المالي السابق .

كما تبين التفاوت في تكلفة تصنيع جوال الدقيق زنة ٥٠ كيلو جرام لإنتاج الخبز حيث بلغت نحو ٥٥٠ جنيه/ جوال بمخبز طما سوهاج في أديانها ، و٧٣٧ جنيه / للجوال بمخبز طهطا / سوهاج في أعلاها.

نوصي بضرورة دراسة أسباب التفاوت الكبير في تكلفة طحن طن القمح التمويني من مطحن لآخر وكذا أسباب التفاوت في تكلفة تصنيع جوال الخبز من مخبز لآخر والعمل على معالجتها منعاً لوجود فروق كبيرة في طحن القمح وتصنيع الخبز والإفادة.

– لم تتضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للشركة بعض متطلبات الإفصاح بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية أرقام (١) الخاص بالإفصاح ومعيار رقم (١٠) الخاص بالأصول الثابتة ومعيار رقم (٧) الخاص بالأحداث التي تقع بعد الفترة المالية فقرة (١٧) وتتمثل أهمها فيما يلي:-

- حصر وتحديد قيمة المخزون الراكد بالشركة.
- تحليل الحسابات الجارية والودائع طرف البنوك المختلفة.
- بيان الكميات المطحونة خلال الفترة والفترة المماثلة.
- بيان بكميات وقيمة المبيعات خلال الفترة والفترة المماثلة.
- فروق فحص ضريبة الدخل عن الاعوام من ٢٠١٠/٢٠٠٩ حتى ٢٠١٧/٢٠١٦ البالغ قيمتها نحو ١٠٥ مليون جنيه ضمن الموقف الضريبي للشركة.
- لم تقم الشركة بالإفصاح عن أثار تطبيق قرار وزيرة الاستثمار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية طبقاً لمتطلبات الفقرتان (٣٠ ، ٣١) من معيار المحاسبة المصري رقم (٥) والخاص بالسياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والاختفاء.

- التوزيعات المقترحة (حساب التوزيع) عن العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ ، طبقاً لأحكام المواد من (٤١ إلى ٤٤) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته وبالمخالفة لمتطلبات الفقرة رقم ١٣٧ من معيار المحاسبة المصري رقم (١) - عرض القوائم المالية.

يتعين مراعاة تضمين الايضاحات المتممة كافة البنود المشار إليها وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة تحقيقاً للهدف من عرضها.

- وجود بعض أوجه القصور في أعمال الرقابة والضبط الداخلية بالشركة على النحو الوارد بتقاريرنا الدورية المبلغة للشركة خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نوصي باتخاذ اللازم نحو معالجتها وتداركها إحكاماً للرقابة على أعمال الشركة وأموالها.
- في ضوء التحول الرقمي للمنظومة الالكترونية على مستوى الدولة لم تقم الشركة بإعداد نظام ربط إلكتروني لقطاعات الشركة بمناطقها المختلفة وعدم وضع برنامج محاسبي إلكتروني (سيستم) للتحول من النظام اليدوي إلى النظام الآلي والأمر الذي يؤدي إلى إضاعة الوقت والجهد وعدم مواكبة أهداف الدولة للتحول إلى مصر الرقمية.
- نوصي بضرورة العمل على إتخاذ الاجراءات اللازمة نحو التحول إلى النظام الآلي لمواكبة توجيهات الدولة وسهولة الحصول على التقارير والمعلومات بشكل منتظم وربط الشركة بمناطقها المختلفة إحكاماً للرقابة .
- مراجعة أعمال شئون البيئة والسلامة المهنية:-

- عدم وجود حوائط أوستائر معدنية على نقر استقبال الأقماح بالمطاحن والصوامع المختلفة لمنع تصاعد الأتربة حال تفريغ الأقماح على النقرة ، وخاصة في ظل وجود كافة المطاحن داخل الكتلة السكنية مما يعرض الشركة لمخالفات بيئية نتيجة لذلك خلاف التأثيرات البيئية السلبية على البيئة المحيطة.
- عدم إستيفاء إشتراطات الحماية المدنية ومكافحة الحريق بمعظم الوحدات التابعة للشركة وذلك طبقاً لتقارير المعاينة الواردة من إدارات الحماية المدنية بمديريات أمن سوهاج ، قنا ، الأقصر .
- يتم تصريف مياه الصرف الصحي ببيارات يتم كسحها دورياً وذلك ببعض المطاحن التابعة للشركة (مطحن طما ، مطحن الملحج ، مطحن أحمس بقوص ، حورس أدفو) دون تصريفها على شبكة الصرف الصحي الرئيسية بتلك المدن.
- عدم وجود نظام للتكاليف البيئية وأسس تبويبها إلى تكاليف رأسمالية وتكاليف جارية مباشرة وغير مباشرة طبقاً لما ورد بقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٩٥٥ لسنة ٢٠٠٩ .
- عدم إستيفاء إشتراطات الحماية المدنية ومكافحة الحريق بكافة الوحدات التابعة للشركة وذلك طبقاً لتقارير المعاينة الواردة من إدارات الحماية المدنية بمديريات أمن سوهاج ، قنا ، الأقصر.

يتعين العمل على تركيب ستائر معدنية على نقر مطاحن الشركة مع تصريف المياه الناتجة عن غسيل الأقماع على المصارف العمومية وأخذ الموافقات اللازمة لذلك و تنفيذ كافة توصيات إدارة الحماية المدنية المشار إليها بتقريرها حتى يتسنى الحصول على موافقتها على ممارسة النشاط ومنعا لأي أخطار محتملة حفاظا على استثمارات الشركة. ودراسة ما سبق وإتخاذ اللازم بشأنه وإتخاذ اللازم نحو تفعيل القرار المشار إليه والإفادة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى:

- تمسك الشركة بحسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها بإستثناء ما ورد بشأنه من ملاحظات وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات كما لا يوجد بالشركة نظام تكاليف معتمد يسمح بالرقابة الفعالة على كافة أعمال الشركة ويمكن معه الوقوف على نتائج الأنشطة بدقة وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس إدارة الشركة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

تحريراً في ٢٠٢٥ / ٩ / ٢٩

وكلاء الوزارة

نواب أول مدير الإدارة

عصام زكريا محمد
(محاسب / عصام زكريا محمد)

محمد فاروق عواد
(محاسب / محمد فاروق عواد)

الوكيل الأول

يعتمد،،،

مدير الإدارة

عبد فرج
(محاسب / أحمد محمد فرج)



مكتب يوسف صلاح الدين ومحمود صلاح الدين

محاسبون قانونيون

٢٧ شارع طلعت حرب - القاهرة

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة: مساهمي شركة مطاحن مصر العليا

موضوع المراجعة

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة لشركة مطاحن مصر العليا " وهي قائمة المركز المالي في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات. تم مراجعة القوائم المالية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ بواسطة مراقب حسابات آخر وأصدر عنها تقرير متحفظ بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤. تتضمن القوائم المالية المجمعة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ أصول / التزامات / إيرادات / تكاليف و مصروفات / ضريبة دخل عن السنة تتعلق بالشركة التابعة (وادي الملوك) بمبالغ ١٣٦ ٨٦٥ ٣٠٧ جنيه مصري ٤٤٣ ٧٦٨ ٩٥ جنيه مصري ٠٧٤ ٠١٤ ١٩٤ جنيه مصري ١٨٨ ٨٤٦ ١١٩ جنيه مصري ٦٠١ ٥٣١ ١٧ جنيه مصري علي الترتيب والتي يتم اجراء مراجعة لها بمعرفة مراقب حسابات آخر ولم نواف بنقيره.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية المجمعة مسؤولية إدارة الشركة ، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، وفي ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف .

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها . وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية . وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة .

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة . وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية . ونرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد اساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية .

من ٢٠٢٤/٧/١ حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠

لشركة مطاحن مصر العليا

شركة مساهمة مصرية

ص (٣/٢)

الراي المتحفظ وأسبابه:

تحفظات مراقب الحسابات

(١) لم تلتزم الشركة بكافة إجراءات التجميع الواردة بـ معيار المحاسبة المصري رقم ٤٢ القوائم المالية المجمعة وخاصة المعاملات التي تتم بين الأطراف ذات العلاقة.

(٢) **إنفاق استثماري (ضمن مشروعات تحت التنفيذ)**
تم سداد مبلغ ٨.٠٤٧ مليون جنيه مصري تمثل ٢٥% من قيمة الأرض التي تم تخصيصها والبالغ مساحتها نحو ٢٠٠٦ فدان من جهاز مدينة توشكي وكذلك تم تخصيص مساحة ٣٠٠٠ فدان أخرى من نفس الجهاز، وتم استلام ٢٠٠٦ فدان في ٣٠ يناير ٢٠٢٣ ونظرا لعدم إيجاد مقنن مائي فقد قرر مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٢٩ صرف النظر عن هذا المشروع ومطالبة جهاز مدينة توشكي باسترداد المبلغ المدفوع.

(٣) **تكوين استثماري (ضمن مشروعات تحت التنفيذ)**
- تم سداد مبلغ ١٠.٦٥٥ مليون جنيه لجهاز مدينة اخميم الجديدة لتخصيص قطعة ارض مساحتها ٢٠ ألف متر مربع لإنشاء مقر بديل لقطاع الحركة والنقل بسوهاج والتي تم استلامها بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٢ وتحرير العقد بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٣٠ وعلى الرغم من مرور أكثر من عام على سداد كامل القيمة واستلام الأرض إلا أنه لم يتم البدء في تنفيذ أي أعمال بها ولم يتم طرح أي مناقصات لتنفيذ المشروع.

- تم صرف مبلغ ٣٠٣١٠ جنيه مصري بشأن تخصيص مساحة ٩٨٩٤ متر مربع تقريبا بناحية مدينة نقادة الجديدة للشركة من قبل السيد اللواء / محافظ قنا وذلك لغرض انشاء مستودع للدقيق بناء على طلب الشركة وقد قام السيد اللواء / المحافظ بمخاطبة المركز الوطني لتخصيص اراضي الدولة بتاريخ ٢٠١٧/٧/٩ بشأن تخصيص تلك المساحة وتم تشكيل لجنة بالقرار ١٧٩٩ (اللجنة العليا لتأمين أراضي الدولة) وقد انتهت اللجنة بان سعر المتر بمبلغ ٩٠٠ جنيه مصري واعترضت الشركة على ذلك السعر بكتاب الي السيد اللواء / محافظ قنا بكتابها في ٢٠٢٠/٣/٩ لسنة ٣٠ اذارى ومحاله لمكتب الخبراء منذ ٢٠٢٢/٣/٢٤ وحتى تاريخه لم تصل الشركة الي موقف نهائي في هذا الشأن.

- تم صرف مبلغ ١٨ ألف جنيه مصري تحت مسمى ارض مستودع راس غارب تتعلق بزوائد مستودع راس غارب منذ عدة سنوات الا انه حتى تاريخ انتهاء المراجعة لم تصل الشركة الي اتفاق مع السيد / محافظ البحر الأحمر بهذا الشأن.

- تم صرف مبلغ ٤٥.٣٩ مليون جنيه مصري يمثل قطعة ارض رقم (٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠) بمساحة ٨ فدان لصالح الشركة بمنطقة مخازن المنطقة الصناعية بمدينة طيبة الجديدة بالأقصر لإقامة صومعة معدنية لتخزين الاغلال سعة ٣٠ ألف طن و مطحن قدرة ٣٠٠ طن/يوم لإنتاج دقيق تمويني و انشاء مباني إدارية وورشه خاصة بالصيانة مخازن و تم سداد قيمة الأراضي منذ ٢٠١٧/٠٦/١٠ واستلامها من قبل الشركة بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/٢٦ لتسوية الأرض وإنشاء الاسوار و البوابات دون البدء في إقامة المشروعات المزمع تنفيذها بعد.

(٤) تبين لنا عدم ادراج بعض الحسابات الجارية لدي البنوك بالسجلات المحاسبية للشركة وهي حساب رقم ٦٠٥٠٠ بنك مصر فرع سوهاج رصيد قدرة ١٠٤.٩ مليون جنيه مصري وحساب رقم ١٠١٧ بالبنك الأهلي فرع الفتح بمبلغ ١٦٢ جنيه مصري، وهي حسابات خاصة بمستحقات الاقماح المحلية ويتم تمويله بواسطة هيئة السلع التموينية.

- (٥) توجد دعاوي قضائية بشأن ملكية بعض أراضي ومباني الشركة مثل ارض مستودع القصير ومجمع السلنترات بقنا وارض مطحن اسنا وارض صومعة قنا وارض مطحن ناصر بنجع حمادي وعمارة دار السلام.
- (٦) لم تقم الشركة بإجراءات دراسة الخسائر الائتمانية المستقبلية المتوقعة طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ الادوات المالية، وتكوين المخصصات اللازمة في ضوء الدراسة وكذلك عدم تقييم اذون الخزنة بالتكلفة المستهلكة.
- (٧) لم نواف بدراسة الاضمحلال للأصول الثابتة غير المستخدمة في العملية الإنتاجية، وكذلك الالتزام بإعادة النظر في الاعمار الإنتاجية والقيمة التخريدية للأصول الثابتة طبقا للمادة ٥١ من معيار المحاسبة المصري رقم ١٠.
- (٨) بلغ مخصص الضرائب المتنازع عليها في ٢٠٢٥/٦/٣٠ مبلغ ٢٨.٧١ مليون جنيه مصري، لمقابلة فروق ضريبية ١٠٥ مليون جنيه مصري طبقا للدراسة المعدة بواسطة الشركة ولم نواف بدراسة تفصيليه بأسس تقدير المخصص حتى نتمكن من ابداء الراي بشأن كفاية هذا المخصص.
- (٩) لم نواف بدراسة تفصيلية عن المخزون الراكد والتالف ويطئ الحركة حتى يمكن الحكم علي مدي كفايته.
- (١٠) لم يتم الإفصاح الكافي بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن معاملات العميل الرئيسي للشركة الهيئة العامة للسلع التموينية.
- (١١) لم يتم الالتزام بمعيار المحاسبة المصري رقم ١ اطار اعداد وعرض القوائم المالية.
- (١٢) لم تقم الشركة بأعداد نظام الربط الإلكتروني لقطاعات الشركة بالمناطق المختلفة وعدم شراء الشركة لبرنامج حسابات الكتروني للتحويل من نظام اليدوي الي النظام الآلي بما يدعم نظام الرقابة الداخلية.

الراي

فيما عدا تأثير ما ورد في فقرة الراي المتحفظ واسبابه، فمن رأينا أن القوائم المالية المجمعة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح في كل جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة مطاحن مصر العليا " شركة مساهمة مصرية " في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ وعن نتيجة نشاطها وتدفعاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وفي ضوء ما يتصل بمراجعتنا من القوانين واللوائح المصرية السارية في تاريخ المراجعة ويقتضى الأمر الرجوع إلى تقريرنا على القوائم المالية المستقلة

(محمود صلاح الدين)

سجل المحاسبين والمراجعين ٢٦٩٣

سجل البنك المركزي المصري ١١٥

سجل الهيئة العامة للرقابة المالية ٢٧٠

القاهرة في ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٥

